

جامعة غرداية
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية



مذكرة نهاية الدراسة تدخل ضمن نيل متطلبات شهادة ليسانس.

ميدان: علوم إقتصادية، التسيير و علوم تجارية.

شعبة علوم الاقتصادية

تخصص : نقدي ومالي

بعنوان:

أثر النفقات العامة على سعر الصرف في الجزائر خلال 2000-2023

تحت إشراف الأستاذ:

د. أزغار يحي

من إعداد الطلبة:

- بن بادة ياسر
- جيدول عبد المالك

الموسم الجامعي: 2025/2024

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

م. المحيط

إهداء :

أحمد الله سبحانه وتعالى الذي منّ علينا بنعمة العقل

والدين، وهو القائل في محكم التنزيل:

﴿فَاذْكُرُونِي أَذْكُرْكُمْ وَاشْكُرُوا لِي وَلَا تَكْفُرُونِ﴾

﴿البقرة- ١٥٢﴾

إلى من كانت دعواتها لي زاداً، وصبرها لي سنداً، ورضاها عني
أعظم أمنيائي،

إلى أمي، نبع الحنان، ورفيقة الدرب منذ خطوتي الأولى، أهدي
ثمرة هذا العمل، عرفاناً ومحبة لا توفيقها الكلمات.

إلى أبي، الذي زرع فيّ روح الجد والاجتهاد، وسقاني من حكمته
وحنانه ما قوى عزيمتي، لك كل الامتنان.

إلى كل من آمن بي، وشجعني بكلمة طيبة أو دعاء صادق،

إلى زملائي في طريق العلم، الذين شاركوني الخطى واللحظات
والتحديات،

أهدي هذا العمل، عربون محبة وذكرى علمية خالدة.

شكر وعرفان

الحمد لله أولاً وآخراً، باطناً وظاهراً، الحمد لله حتى يرضى، والحمد لله إذا رضي، والحمد لله بعد الرضى.

لك يا ربنا الحمد على ما أنعمت، والشكر على ما وهبت، والثناء على ما يسّرت من فضلٍ وتمامٍ لهذا العمل

نتقدمُ بجزيل الشكر والامتنان إلى الأستاذة الفاضلة ازغار يحي على الإرشاد و التوجيه و نصائحها القيمة التي قدمتها لنا طيلة إنجاز هذا البحث لما أولته لنا من عنايةٍ وتوجيهٍ كريم، وما بذلته من وقت وجهدٍ في سبيل إنارة طريقنا، فقد كانت بحق نبراساً نهتدي به في رحلتنا العلمية، فجزاها الله عنا كل خير وبارك في علمها وعملها.

كما نتقدم بالشكر الجزيل إلى جميع أساتذة كلية علوم الإقتصادية و كذا عمال الطاقم الإداري، و خاصة قسم علوم الاقتصادية.

كما نتقدم بالشكر الجزيل لأعضاء اللجنة التي تشرفت على تقييم هذا العمل.

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على تطور النفقات العامة وسعر الصرف في الجزائر خلال الفترة 2000-2023، من خلال تحليل نظري وبياني معمق. تناولت الدراسة في فصلها الأول الإطار المفاهيمي لكل من النفقات العامة وسعر الصرف، من حيث المفهوم، الأنواع، والوظائف الاقتصادية، بالإضافة إلى العلاقة المحتملة بينهما. أما في الفصل الثاني، فتم تحليل تطور النفقات العمومية في الجزائر في سياق وفرة العائدات النفطية، ثم في ظل أزمة انخفاض الأسعار منذ 2014، وما تبعها من اعتماد آليات غير تقليدية في التمويل. كما تم التطرق إلى تطور سياسة سعر الصرف الرسمية والموازية، والعوامل المؤثرة عليه، خاصة تلك المرتبطة بتقلبات المالية العامة. وانتهت الدراسة إلى أن تذبذب الإنفاق العام وسياسة التمويل أثرا بشكل واضح على سعر صرف الدينار الجزائري، ما يبرز أهمية ترشيد النفقات وتحقيق التوازن بين السياسة المالية والنقدية لضمان الاستقرار الاقتصادي.

الكلمات المفتاحية:

النفقات العامة، سعر الصرف، الجزائر، التمويل غير التقليدي، الإنفاق العمومي، السياسة المالية، الدينار الجزائري.

Abstract

This study aims to explore the evolution of public spending and the exchange rate in Algeria from 2000 to 2023 through an in-depth theoretical and graphical analysis. The first chapter introduces the conceptual framework of public expenditure and exchange rate, addressing their definitions, types, and macroeconomic functions, as well as the possible relationship between them. The second chapter examines the development of Algeria's public expenditure during the period of oil revenue abundance and later during the price crisis after 2014, including the adoption of unconventional financing mechanisms. The study also analyzes the evolution of the official and parallel exchange rates, highlighting key influencing factors, especially those linked to public finance fluctuations. Findings indicate that public spending volatility and financing policies have significantly affected the Algerian dinar's exchange rate, emphasizing the need for rationalized public spending and coordination between fiscal and monetary policies to ensure economic stability.

Keywords:

Public expenditure, Exchange rate, Algeria, Unconventional financing, Fiscal policy, Public spending, Algerian din

قائمة المحتويات

فهرس المحتويات

الصفحة	العنوان
I	الملخص
II	قائمة المحتويات.....
IV	قائمة الجداول والأشكال.....
أ	المقدمة.....
1	1-الإطار النظري للنفقات العامة و سعر الصرف
2	تمهيد الفصل.....
3	النفقات العامة و الدور الإقتصادي : 1-1 ماهية.....
3	1-1-1 مفهوم النفقات العامة و تطورها التاريخي
7	1-1-1-2 أنواع النفقات العامة.....
9	1-1-1-3 دور النفقات العامة في الإقتصاد الكلي.....
12	1-2-1 سعر الصرف _ المفهوم و آليات التحديد.....
13	1-2-1-1 مفهوم سعر الصرف و أهميته.....
15	1-2-2-1 أنظمة سعر الصرف.....
18	1-2-3 محددات سعر الصرف و تأثير السياسات المالية عليه.....
20	1_3 العلاقة بين النفقات العامة وسعر الصرف
21	1_3_1 كيف تؤثر النفقات على التوازن الخارجي
22	1_3_2 دور النفقات العامة في الضغط على سعر الصرف عبر ميزان المدفوعات
26	1_3_3 تجارب دولية توضح العلاقة بين الإنفاق العام و سعر الصرف
30	1_4 الدراسات السابقة
30	1_4_1 الدراسات السابقة باللغة العربية
32	2_4_2: الدراسات باللغة الأجنبية
35	الفصل الثاني: تطور النفقات العامة وسعر الصرف في الجزائر خلال الفترة 2000_2023
37	2_1 تطور النفقات العامة وسعر الصرف في الجزائر

فهرس المحتويات

38	2_1_1 تطور بنية الإنفاق العمومي (2000_2013)
41	2_1_2 تطور النفقات العامة خلال أزمة سعر النفط (2014_2023)
44	2_1_3 أثر برامج الإنعاش والتمويل غير التقليدي على الإنفاق العام
46	2_2 تطور سعر الصرف في الجزائر
47	2_2_1 سياسة الصرف المتبعة من طرف بنك الجزائر
49	2_2_2 تطور سعر الصرف الرسمي و الموازي
51	2_2_3 العوامل المؤثرة على سعر صرف الدينار الجزائري
53	2_3 تحليل العلاقة بين تطور النفقات العامة وسعر الصرف في الجزائر
54	2_3_1 التباين بين فترتي الوفرة و الضغط المالي (مقارنة بين مرحلتين)
55	2_3_2 تحليل بيانات الإنفاق وسعر الصرف باستخدام المنهج البياني
57	2_3_3 تفسير العلاقة على ضوء الواقع الإقتصادي الجزائري

فهرس المحتويات

64	خاتمة
68	قائمة المصادر و المراجع

قائمة الأشكال والجداول والملاحق

قائمة الجداول والأشكال
والملاحق

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
1.	جدول رقم (1): تطور بنية النفقات العمومية في الجزائر (2000-2013) [بالمليار دينار جزائري]	39-38
2.	جدول رقم (2): تطور النفقات العمومية في الجزائر (2014-2023) [بالمليار دينار جزائري]	42

قائمة الجداول

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
1	الرسم البياني الذي يوضح تطور سعر الصرف الرسمي للدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي من سنة 2000 إلى 2023 .	48
2	رسم بياني تحليل بيانات الإنفاق وسعر الصرف باستخدام المنهج البياني خلال الفترة من سنة 2000 إلى 2023	55

المقدمة

أ_توطئة

شهد الاقتصاد العالمي خلال العقود الأخيرة تغيرات جوهرية مست مختلف المؤشرات الاقتصادية الكلية، ولعل من أبرزها تنامي دور السياسة المالية والنقدية في توجيه النشاط الاقتصادي وضمان استقراره. ومن بين الأدوات الأكثر تأثيرًا في هذا السياق تبرز النفقات العامة كأداة رئيسية تعتمد عليها الحكومات لتنشيط الاقتصاد وتحقيق التنمية، لا سيما في الدول ذات الاقتصاد الريعي مثل الجزائر، حيث تمثل الإيرادات النفطية المصدر الأساسي لتمويل الميزانية العامة.

في المقابل، يُعد سعر الصرف من المؤشرات الحساسة في الاقتصاد، إذ يعكس مدى توازن الاقتصاد الكلي ويؤثر بشكل مباشر على التنافسية الخارجية ومستوى الأسعار المحلية. وقد لوحظ في كثير من الدول أن السياسة المالية، وخاصة النفقات العامة، تؤثر على استقرار سعر الصرف، إما بشكل مباشر عبر تأثيرها على العرض والطلب على العملة الأجنبية، أو بشكل غير مباشر عبر عجز الميزانية وتضخم الكتلة النقدية.

الجزائر، باعتبارها دولة تعتمد بشكل كبير على الإنفاق العام لتمويل النمو وتحقيق الاستقرار الاجتماعي، تأثرت بشكل واضح بتقلبات أسعار النفط التي انعكست بدورها على حجم الإنفاق وسعر صرف الدينار الجزائري، سواء في السوق الرسمية أو الموازية. هذا ما يجعل من الضروري تحليل العلاقة بين هذين وعليه، تهدف هذه المتغيرين - النفقات العامة وسعر الصرف - خلال فترة امتدت لأكثر من عقدين الدراسة إلى فهم طبيعة العلاقة بين النفقات العامة وسعر الصرف في الجزائر خلال الفترة 2000-

2023، وذلك من خلال تحليل نظري وتطبيقي لتطورات كلا المتغيرين ومدى تأثير أحدهما على الآخر

في السياق الاقتصادي المحلي

إشكالية الدراسة:

انطلاقاً مما سبق، تطرح هذه الدراسة الإشكالية التالية:

إلى أي مدى تؤثر النفقات العمومية على سعر الصرف في الجزائر خلال الفترة 2000-2023 ؟

وتتفرع هذه الإشكالية الى الأسئلة الفرعية التالية

الأسئلة الفرعية التالية

1.ما المقصود بالنفقات العمومية؟ وما هي أنواعها وأدوارها الاقتصادية؟

2.ما هو سعر الصرف؟ وكيف يتم تحديده وما أنواعه؟

3.ما هي محددات سعر الصرف، وكيف تؤثر السياسات المالية عليه؟

فرضيات الدراسة:

الفرضية الأولى: تؤدي الزيادة المستمرة في النفقات العمومية إلى ضغوطات على سعر الصرف نتيجة زيادة الطلب على الواردات.

الفرضية الثانية: العلاقة بين النفقات العمومية وسعر الصرف تختلف باختلاف فترات الوفرة المالية وفترات العجز.

الفرضية الثالثة: اختلال توازن ميزان المدفوعات بسبب النفقات المرتفعة يؤثر سلباً على استقرار قيمة الدينار الجزائري.

أهمية الدراسة

أهمية علمية ونظرية:

تسهم في إثراء الأدبيات الاقتصادية المتعلقة بالعلاقة بين السياسة المالية وسعر الصرف.

توضح الدور الذي تلعبه النفقات العمومية في التأثير على المتغيرات النقدية والمالية.

المقدمة

أهمية تطبيقية:

تساعد صانعي القرار في فهم تأثير الإنفاق الحكومي على استقرار العملة.
تقدم قراءة تحليلية للتجربة الجزائرية بما يعين على تقييم السياسات المالية السابقة وتوجيه المستقبلية

أسباب اختيار الموضوع

أسباب موضوعية:

الطابع الربيعي للاقتصاد الجزائري، واعتماده الكبير على الإنفاق العام.
تزامن ارتفاع النفقات العمومية مع فترات انخفاض قيمة الدينار، مما يثير تساؤلات بحثية مهمة.

أسباب ذاتية:

اهتمام الباحث بمجالات الاقتصاد الكلي والمالية العامة.
الرغبة في فهم العلاقة بين أدوات السياسة المالية والتوازنات النقدية في السياق الجزائري.

منهجية الدراسة

لتحقيق أهداف هذه الدراسة والإجابة عن إشكالياتها، تم الاعتماد على:
المنهج الوصفي التحليلي: لتقديم الإطار النظري لمفهوم النفقات العمومية وسعر الصرف.
المنهج التاريخي: لتتبع تطور النفقات وسعر الصرف خلال الفترة المدروسة.
المنهج البياني المقارن: لتحليل العلاقة بين المتغيرين من خلال عرض البيانات في فترتي الوفرة والأزمة.

الصعوبات التي واجهت الدراسة

صعوبة الحصول على بيانات دقيقة ومحدثة خاصة ببعض مكونات الإنفاق العمومي وسعر الصرف الموازي.

ندرة الدراسات المحلية التي تناولت العلاقة بين هذين المتغيرين بشكل مباشر.

المقدمة

تداخل المتغيرات الاقتصادية الأخرى التي تؤثر على سعر الصرف، ما يصعب عزل أثر النفقات العمومية بدقة.

الفصل الأول الإطار النظري للنفقات وسعر الصرف

الفصل الأول: الإطار النظري للنفقات العامة وسعر الصرف

تمهيد للفصل الأول

يعد النفقات العامة للصرف أحد المفاهيم الأساسية في علم الاقتصاد والإدارة المالية، حيث تشكل جزءاً من السياسة المالية للدولة التي تسعى من خلالها إلى تحقيق توازن اقتصادي واجتماعي. في هذا الفصل، سيتم التركيز على الإطار النظري لهذه النفقات، إذ أن فهم طبيعتها وأسبابها وأبعادها الاقتصادية يعد خطوة أساسية لتحليل الدور الذي تلعبه في الحياة الاقتصادية.

يعتبر الصرف العام جزءاً لا يتجزأ من عملية التخطيط المالي التي تتبناها الحكومات لتلبية احتياجات المواطنين وتوفير الخدمات العامة الأساسية مثل التعليم، الصحة، والبنية التحتية، وغيرها من الخدمات الحيوية. وعلى الرغم من أن نفقات الصرف تختلف من دولة إلى أخرى، إلا أن مبادئها الأساسية تبقى ثابتة، حيث تتطلب إدارة دقيقة لضمان عدم حدوث اختلالات اقتصادية تؤثر سلباً على الاستقرار المالي. في هذا الفصل، سيتم دراسة مفهوم النفقات العامة للصرف من خلال تقديم تعريفي شامل للمفهوم، وتصنيفها وفقاً لعدة معايير، وكذلك بيان دور هذه النفقات في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية. كما سنناقش السياسات المالية المتعلقة بالنفقات العامة، والعوامل التي تؤثر على حجم النفقات العامة وتوجهاتها.

سيتناول هذا الفصل أيضاً النظريات الاقتصادية التي تفسر أسباب النفقات العامة للصرف، مثل النظرية الكينزية، التي ترى أن الحكومة يجب أن تتدخل في الاقتصاد من خلال زيادة الإنفاق العام في فترات الركود، والنظرية التقليدية التي تدعو إلى تقليص الإنفاق الحكومي لضمان التوازن المالي. ومن خلال هذا التحليل النظري، سيتم تحديد المبادئ الأساسية التي توجه اتخاذ قرارات النفقات العامة وتوزيعها بشكل متوازن بين مختلف القطاعات الحيوية.

الفصل الأول: الإطار النظري للنفقات العامة وسعر الصرف

1_1 النفقات العامة _ المفهوم والدور الاقتصادي

تمهيد

تعد النفقات العامة أحد المكونات الأساسية للسياسة المالية لأي دولة، حيث تمثل الموارد التي تُنفق من قبل الحكومة لتلبية احتياجات المجتمع وتحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية. على مر العصور، شهدت النفقات العامة تطوراً ملحوظاً، بدءاً من النفقات البسيطة في المجتمعات القديمة وصولاً إلى النفقات المعقدة التي تتطلب إدارة دقيقة في العصر الحديث.

في هذا المبحث، سيتم استعراض تطور النفقات العامة عبر التاريخ، من خلال تحليل العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي ساهمت في تغيير حجم وطبيعة هذه النفقات. كما سنناقش كيف ارتبطت النفقات العامة بتطور الأنظمة الاقتصادية من النظام الإقطاعي إلى النظام الرأسمالي، وكيف تأثرت بالحروب، التوسع الصناعي، والنمو السكاني.

1_1_1 المطلب الأول: مفهوم النفقات العامة وتطورها التاريخي

أ_ مفهوم النفقات العامة

النفقات العامة هي المبالغ المالية التي تقوم الحكومة بإنفاقها لتغطية احتياجات المجتمع من خدمات عامة وضروريات أساسية، مثل التعليم، الصحة، الدفاع، البنية التحتية، وغيرها من الأنشطة التي تهدف إلى تعزيز رفاهية المواطنين. وقد تختلف النفقات العامة في الحجم والمجالات باختلاف النظام الاقتصادي والسياسي للدولة. فوفقاً للنظرية الاقتصادية الكينزية، يُعتبر الإنفاق الحكومي أحد الأدوات المهمة لتحقيق

الفصل الأول: الإطار النظري للنفقات العامة وسعر الصرف

الاستقرار الاقتصادي، إذ يتم استخدامه لزيادة الطلب الكلي في فترات الركود الاقتصادي عبر صرف

الأموال في مشروعات وبرامج تدعم النشاط الاقتصادي¹

النفقات العامة تشمل أيضًا الإنفاق على الأجور والمكافآت للعاملين في القطاع العام، وكذلك الإعانات

الاجتماعية التي تُمنح للأسر المحتاجة. كما يمكن أن تشمل النفقات الاستثمارية التي تهدف إلى تحسين

البنية التحتية الوطنية، مثل بناء الطرق والمستشفيات والمدارس. ويعد تنوع النفقات العامة أمرًا مهمًا،

حيث أنها تنعكس مباشرة على مستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدولة، إذ لا تقتصر النفقات

على الجوانب الاقتصادية فحسب، بل تمتد إلى أبعاد اجتماعية وسياسية تساهم في استقرار المجتمع.

من خلال هذا التعريف، نجد أن النفقات العامة لا تقتصر على مفهومها الضيق المتعلق بالإنفاق

الحكومي، بل تمتد لتشمل مجموعة من الأنشطة والبرامج التي

تهدف إلى تحقيق المصلحة العامة. هذا التنوع في النفقات يوضح الدور الكبير الذي تلعبه الحكومات في

تحقيق التنمية المستدامة من خلال تخصيص الموارد بما يتناسب مع احتياجات المجتمع المختلفة²

ب_تطور النفقات العامة عبر العصور

شهدت النفقات العامة تطورًا كبيرًا على مر العصور، حيث كانت في البداية بسيطة ومحدودة، تقتصر في

أغلب الأحيان على النفقات العسكرية أو الدينية في المجتمعات القديمة. ففي العصور القديمة، كانت

النفقات العامة تتمحور بشكل رئيسي حول الدفاع وحماية الحدود، وهو ما يفسر وجود نفقات ضخمة

موجهة نحو الجيوش والأساطيل. على سبيل المثال، في الإمبراطورية الرومانية، كانت النفقات العسكرية

¹ الطويل، عبد الله. *الاقتصاد الحكومي والنفقات العامة*. القاهرة: دار الفكر الاقتصادي، 2018. ص 45

² الطويل، عبد الله. *الاقتصاد الحكومي والنفقات العامة*. القاهرة: دار الفكر الاقتصادي، 2018. ص 22

الفصل الأول: الإطار النظري للنفقات العامة وسعر الصرف

تُشكل نسبة كبيرة من الموازنة العامة للدولة، حيث كان الهدف الأساسي للحكومة هو حماية الأراضي وتوسيعها³

مع مرور الزمن وتطور الأنظمة السياسية والاجتماعية، بدأت الحكومات في تبني سياسات جديدة تستهدف تحسين رفاهية الشعب، مثل إنشاء الأنظمة التعليمية والصحية. في العصور الوسطى، كانت النفقات العامة تركز على دعم الأنشطة الزراعية وتوفير الموارد الأساسية من خلال المساعدات الملكية أو الدينية. ومع ظهور الدولة الحديثة في القرنين السابع عشر والثامن عشر، توسعت النفقات العامة لتشمل خدمات متعددة مثل التعليم والبنية التحتية، وهو ما تجسد بشكل واضح في الدول الأوروبية التي بدأت في تخصيص ميزانيات ضخمة لهذه القطاعات الحيوية.

أما في العصور الحديثة، فقد شهدت النفقات العامة تحولاً ملحوظاً، حيث أصبحت تشمل مجموعة متنوعة من المجالات بما في ذلك البرامج الاجتماعية، حماية البيئة، والسياسات الاقتصادية. في الولايات المتحدة، على سبيل المثال، في فترة الكساد الكبير (1929-1939)، زادت الحكومة من إنفاقها بشكل غير مسبوق عبر تنفيذ "صفقة جديدة (New Deal)"، التي شملت برامج للعمالة، البنية التحتية، وإصلاحات مالية. هذا التحول يعكس الدور المتزايد للدولة في التدخل في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية من خلال تخصيص مبالغ كبيرة لتنفيذ مشروعات تهدف إلى تحفيز الاقتصاد⁴

ج.العوامل المؤثرة في تطور النفقات العامة

³ الشامي، عادل. التطور التاريخي للنفقات العامة في العالم. بيروت: مركز دراسات الشرق الأوسط، 2016 ص 56
⁴ الغانم، محمد. النفقات العامة والسياسات الاقتصادية: دراسة تحليلية. دبي: جامعة الإمارات، 2019 ص 73

الفصل الأول: الإطار النظري للنفقات العامة وسعر الصرف

تتأثر النفقات العامة بعدة عوامل اقتصادية واجتماعية، أبرزها التغيرات في الهيكل الاقتصادي للدولة. ففي مراحل التطور الصناعي، على سبيل المثال، زادت النفقات العامة لتلبية احتياجات القطاع الصناعي من بني تحتية وشبكات نقل، وهو ما يساهم في زيادة الإنتاجية ورفع مستوى التوظيف. كما أن الزيادة السكانية تلعب دورًا كبيرًا في دفع الحكومات إلى زيادة الإنفاق على الخدمات الاجتماعية مثل الصحة والتعليم والإسكان⁵

العوامل السياسية تلعب أيضًا دورًا في تطور النفقات العامة، حيث تؤثر الأيديولوجيات السياسية في كيفية تخصيص الأموال العامة. على سبيل المثال، في الدول الاشتراكية، كان الإنفاق العام موجّهًا بشكل رئيسي نحو القطاع العام

والمشروعات الكبيرة التي تديرها الدولة. أما في الدول ذات التوجهات الرأسمالية، فقد كانت النفقات تنقسم بالتركيز على تحقيق التوازن بين القطاع الخاص والعام، مع تركيز أقل على الإنفاق الاجتماعي مقارنة بالدول الاشتراكية⁶

أخيرًا، تأثرت النفقات العامة بشكل كبير بالأزمات الاقتصادية الكبرى مثل الحروب أو الكوارث الطبيعية. فخلال الحروب العالمية، على سبيل المثال، شهدت الدول زيادة ضخمة في النفقات العامة، التي تم تخصيصها للمجهود الحربي، وهو ما جعل الحكومات تعتمد بشكل أكبر على الاقتراض لتمويل تلك النفقات. بعد الحرب العالمية الثانية، كانت معظم دول العالم بحاجة إلى إصلاحات اقتصادية وإعادة بناء البنية التحتية، مما أدى إلى زيادة في الإنفاق العام على هذه القطاعات⁷

⁵ علي، سعيد. *التحديات الاقتصادية وتطور النفقات العامة*. الرياض: دار البحوث العربية، 2017. ص 102

⁶ الصادق، أحمد. *الدور السياسي في تخصيص النفقات العامة*. تونس: دار النشر الجامعي، 2021. ص 89
⁷ القيسي، حسن. *أزمات الاقتصاد العالمي وأثرها على النفقات العامة*. عمان: دار البحوث الاقتصادية، 2015. ص 121

الفصل الأول: الإطار النظري للنفقات العامة وسعر الصرف

1_1_2 أنواع النفقات العامة

أ_ النفقات العامة الجارية

تشير النفقات الجارية إلى تلك المصروفات التي تخصصها الدولة بشكل دوري ومنتظم لتسيير شؤونها اليومية، دون أن يكون لها أثر مباشر في زيادة الأصول الثابتة أو تحقيق عائد استثماري طويل الأجل. وتشمل هذه النفقات رواتب وأجور الموظفين العموميين، تكاليف صيانة المباني الحكومية، نفقات التعليم والصحة اليومية، بالإضافة إلى نفقات الأمن والدفاع الداخلي. على سبيل المثال، إن رواتب المعلمين والأطباء في المؤسسات الحكومية تُعتبر من النفقات الجارية، حيث يتم دفعها لضمان استمرار تقديم الخدمات العامة للمواطنين دون أن تُحدث إضافة

مباشرة لرصيد الدولة من الأصول أو الثروات⁸ وتعد هذه النفقات ضرورية لاستمرارية عمل الدولة بشكل منتظم، ولكن الإفراط فيها قد يؤدي إلى أعباء مالية تثقل الميزانية العامة، خاصة في حال لم تتم إدارتها وفق تخطيط مالي سليم يأخذ في الحسبان التطورات الاقتصادية.

ب_ النفقات العامة الاستثمارية

أما النفقات الاستثمارية فهي المصروفات التي تقوم بها الدولة بقصد تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية مستدامة، إذ تستثمر في مشاريع جديدة أو توسع مشاريع قائمة تساهم في زيادة الإنتاج القومي وتحسين مستوى المعيشة على المدى الطويل. تشمل هذه النفقات بناء الطرق، الجسور، المستشفيات، المدارس، إنشاء مشاريع الطاقة والمياه، وتنفيذ برامج التنمية الزراعية والصناعية. فمثلاً، بناء سد لتوليد الطاقة الكهربائية مثل "سد مروي" في السودان يعتبر من قبيل النفقات الاستثمارية، حيث ينتج عنه زيادة في

⁸ المللي، مصطفى. السياسات المالية وأدواتها في الاقتصاد الحديث. عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع، 2020 ص59

الفصل الأول: الإطار النظري للنفقات العامة وسعر الصرف

الإنتاج الكهربائي وتوسيع قاعدة النشاط الاقتصادي الوطني⁹. وتُعد النفقات الاستثمارية من أهم أدوات السياسة الاقتصادية للدولة، لأنها تخلق فرص عمل جديدة وتساهم في تحفيز النشاط الاقتصادي، مما يؤدي في النهاية إلى رفع مستوى الناتج المحلي الإجمالي وتعزيز قدرات الدولة على مواجهة الأزمات الاقتصادية.

ج_ النفقات العامة التحويلية

أما النفقات التحويلية فهي تلك النفقات التي لا تحصل الدولة مقابلها على سلع أو خدمات مباشرة، بل يتم تحويل الأموال من الحكومة إلى فئات أو قطاعات معينة بغرض تحقيق أهداف اجتماعية أو اقتصادية محددة. تشمل هذه النفقات الدعم المالي للأسر الفقيرة، الإعانات المقدمة للبطالة، دعم أسعار السلع الأساسية مثل الخبز والوقود، فضلاً عن تحويلات الضمان الاجتماعي والمعاشات. على سبيل المثال، الدعم الذي تقدمه بعض الحكومات العربية لأسعار المحروقات يعتبر من النفقات التحويلية، حيث يهدف إلى تخفيف الأعباء عن كاهل المواطنين ذوي الدخل المحدود¹⁰. ورغم أن هذه النفقات لا تساهم مباشرة في تنمية الإنتاج، إلا أنها ضرورية لتحقيق العدالة الاجتماعية وضمان الاستقرار المجتمعي، إذ تساعد في تقليص الفوارق الاجتماعية والاقتصادية بين فئات المجتمع المختلفة، مما ينعكس إيجاباً على الأمن والاستقرار الداخليين للدولة.

⁹ الطويل، عبد الله. الاقتصاد الحكومي والنفقات العامة. القاهرة: دار الفكر الاقتصادي، 2018 ص38

¹⁰ الشامي، عادل. التطور التاريخي للنفقات العامة في العالم. بيروت: مركز دراسات الشرق الأوسط، 2016. ص62

الفصل الأول: الإطار النظري للنفقات العامة وسعر الصرف

1_1_3 دور النفقات العامة في الاقتصاد الكلي

تلعب النفقات العامة دورًا محوريًا في تنشيط الاقتصاد وتحفيز النمو الاقتصادي، خاصة في الدول النامية التي تسعى إلى تجاوز معوقات التنمية الاقتصادية والاجتماعية. عندما تقوم الدولة بزيادة إنفاقها على المشاريع الاستثمارية الكبرى مثل البنية التحتية، الموانئ، السكك الحديدية، مشاريع الطاقة، فإنها تساهم في رفع مستويات التشغيل، وزيادة الدخل الفردية، مما يؤدي إلى رفع مستويات الطلب الكلي، وبالتالي تحفيز معدلات الإنتاج والناتج المحلي الإجمالي، فمثلاً، أدت استثمارات الحكومة الصينية الضخمة في البنية التحتية منذ التسعينيات إلى دفع عجلة النمو السريع للاقتصاد الصيني، وتحويله إلى ثاني أكبر اقتصاد في العالم¹¹. وقد أكد العديد من الاقتصاديين أن مضاعف الإنفاق الحكومي يُعد إحدى الأدوات الرئيسية في تسريع النمو، إذ أن كل وحدة نقدية تنفقها الحكومة تولد زيادة أكبر في الناتج الكلي¹² علاوة على ذلك، فإن دور النفقات العامة لا يقتصر على تحفيز الإنتاج فحسب، بل يمتد إلى تحفيز الاستثمار الخاص من خلال تحسين بيئة الأعمال، ما يعزز النمو في الأجلين القصير والطويل.

1. دور النفقات العامة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي ومواجهة الأزمات

لا تقتصر أهمية النفقات العامة على دعم النمو، بل تتجاوز ذلك إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي، خاصة في مواجهة الأزمات الاقتصادية والمالية. فعندما يتعرض الاقتصاد لركود أو انخفاض حاد في الطلب الكلي، فإن زيادة النفقات العامة تُعتبر من أنجع الوسائل لكسر دائرة الكساد وتحفيز الاقتصاد

¹¹ Zhang, Wei. *Public Investment and Economic Growth in China*. Beijing: China Economic Publishing House, 2010 p142

¹² Samuelson, Paul A., and William D. Nordhaus. *Economics*. 19th ed. New York: McGraw-Hill, 2010p324

الفصل الأول: الإطار النظري للنفقات العامة وسعر الصرف

مجددًا، كما أشار كينز في تحليله لأزمة الكساد الكبير¹³ مثال ذلك السياسات التحفيزية التي انتهجتها الحكومة الأمريكية بعد أزمة 2008، حيث أطلقت حزمة إنفاق حكومي بقيمة 787 مليار دولار لدعم البنوك، والشركات الكبرى، وإنعاش

سوق العمل¹⁴. كذلك، تلجأ العديد من الحكومات إلى سياسة النفقات العامة التوسعية لتقادي البطالة الجماعية والحفاظ على مستويات معيشية مقبولة. وفي

المقابل، خلال فترات التضخم، يمكن للدولة تخفيض نفقاتها أو إعادة توجيهها نحو قطاعات إنتاجية أكثر إنتاجية، من أجل امتصاص الفائض النقدي وتقليل الضغوط التضخمية¹⁵. إن مرونة النفقات العامة وقدرتها على التكيف مع الظروف الاقتصادية تجعلها أداة لا غنى عنها لتحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي وتعزيز الثقة بالأسواق.

تؤدي النفقات العامة دورًا جوهريًا في إعادة توزيع الدخل وتحقيق العدالة الاجتماعية، وهي وظيفة أصبحت محورية في السياسات المالية الحديثة، خصوصًا في ظل التفاوت المتزايد في الدخل والثروات. من خلال الإنفاق على خدمات التعليم، والصحة، والإسكان الاجتماعي، تقدم الدولة فرصًا متكافئة لجميع المواطنين بغض النظر عن خلفياتهم الاقتصادية، مما يساهم في بناء مجتمع أكثر توازنًا واستقرارًا¹⁶. كما أن البرامج الاجتماعية مثل التأمين ضد البطالة، وبرامج الإعانات النقدية للأسر الفقيرة، تعد أمثلة حية

¹³ Keynes, John Maynard. *The General Theory of Employment, Interest and Money*. London: Macmillan, 1936 p110

¹⁴ Krugman, Paul. *The Return of Depression Economics and the Crisis of 2008*. New York: W.W. Norton & Company, 2009p87

¹⁵ Blanchard, Olivier. *Macroeconomics*. 7th ed. Boston: Pearson, 2017 p78

¹⁶ Musgrave, Richard A. *The Theory of Public Finance: A Study in Public Economy*. New York: McGraw-Hill, 1959 p16

الفصل الأول: الإطار النظري للنفقات العامة وسعر الصرف

على كيفية توجيه النفقات العامة نحو تحقيق أهداف اجتماعية¹⁷. على سبيل المثال، تقوم الدول الاسكندنافية بتخصيص جزء كبير من نفقاتها العامة لدعم شبكات الأمان الاجتماعي، مما جعلها تحقق أعلى مستويات المساواة الاجتماعية وفق مؤشرات التنمية البشرية العالمية¹⁸. إضافة إلى ذلك، تلعب النفقات التحويلية دورًا حيويًا في حماية الفئات الضعيفة خلال الأزمات الاقتصادية من خلال الإعانات المباشرة، كما حدث خلال جائحة كورونا، حيث خصصت الحكومات مبالغ ضخمة لدعم العاملين المتضررين والقطاعات الحيوية لضمان استمرارية النشاط الاقتصادي والاجتماعي.

¹⁷ Stiglitz, Joseph E. *Economics of the Public Sector*. 3rd ed. New York: W.W. Norton & Company, 2000p301

¹⁸ Esping-Andersen, Gøsta. *The Three Worlds of Welfare Capitalism*. Princeton: Princeton University Press, 1990 p47

الفصل الأول: الإطار النظري للنفقات العامة وسعر الصرف

1_2 سعر الصرف المفهوم وآليات التحديد

تمهيد

يُعد سعر الصرف من بين أهم المؤشرات الاقتصادية التي تؤثر بشكل مباشر وغير مباشر على أداء الاقتصاد الكلي للدول، خاصة في ظل التداخل الكبير للأسواق المالية والنقدية العالمية. فسعر الصرف لا يمثل مجرد قيمة للعملة الوطنية مقارنة بالعملات الأجنبية، بل يعكس في جوهره قوة الاقتصاد، وحجم التبادلات التجارية الدولية، ومدى الثقة في السياسات النقدية والمالية المعتمدة ومع تعاظم أهمية التجارة الدولية والاستثمار الأجنبي، أصبح تحديد سعر الصرف يشكل تحدياً رئيسياً للسلطات النقدية، نظراً لما له من تأثيرات عميقة على الميزان التجاري، ومستوى التضخم، والاستقرار الاقتصادي بشكل عام.

تتعدد الآليات والنظم التي يتم من خلالها تحديد سعر الصرف بين نظام الصرف الثابت، ونظام الصرف المرن، والنظم المختلطة، بحيث تختلف كل آلية بحسب الظروف الاقتصادية والسياسية التي تمر بها الدولة، وحجم انفتاحها على الخارج. ففي حين تلجأ بعض الدول إلى تثبيت سعر صرف عملتها للحفاظ على استقرار أسعارها الداخلية وتشجيع الاستثمار، تفضل دول أخرى اتباع نظام صرف مرن يتيح تفاعل العرض والطلب على العملة في السوق لتحديد قيمتها، مما يضمن مرونة أكبر في التعامل مع الصدمات الخارجية، ومن هنا تظهر أهمية فهم مختلف آليات تحديد سعر الصرف، والعوامل المؤثرة فيه، لما لها من دور حاسم في صياغة السياسات الاقتصادية الكلية.

الفصل الأول: الإطار النظري للنفقات العامة وسعر الصرف

1_2_1 مفهوم سعر الصرف وأهميته

1. مفهوم سعر الصرف

يُعرف سعر الصرف بأنه الأداة التي يتم من خلالها تحديد قيمة عملة دولة معينة مقارنة بعملة دولة أخرى، وهو بذلك يمثل السعر الذي تُبادل به عملتان في سوق النقد الأجنبي. ويعد هذا السعر مؤشراً رئيسياً يعكس قوة العملة الوطنية بالنسبة إلى العملات الأجنبية الأخرى، كما يلعب دوراً أساسياً في تنظيم التبادلات التجارية والمالية الدولية¹⁹. ومن الناحية الاقتصادية، يعتبر سعر الصرف عاملاً حاسماً في تحديد القدرة التنافسية للسلع والخدمات الوطنية في الأسواق الخارجية، حيث أن ارتفاع قيمة العملة يجعل الصادرات أغلى ثمناً بالنسبة للمستوردين الأجانب، في حين أن انخفاضها يزيد من تنافسيتها. ويمكن تحديد سعر الصرف بطريقتين رئيسيتين: إما عن طريق قوى السوق (العرض والطلب) فيما يعرف بنظام الصرف العائم، أو بواسطة تدخل السلطات النقدية ضمن نظام سعر صرف ثابت²⁰. وبالتالي، يُعد فهم مفهوم سعر الصرف خطوة جوهرية لتحليل التفاعلات الاقتصادية بين الدول.

2. أهمية سعر الصرف في تحقيق التوازن الاقتصادي

تتمثل أهمية سعر الصرف في كونه أداة حيوية لتحقيق التوازن الاقتصادي الداخلي والخارجي على حد سواء. داخلياً، يؤثر سعر الصرف على معدلات التضخم، الفصل الأول مستويات الدخل، وحركة رؤوس الأموال، مما يجعل استقراره أحد العوامل الأساسية لضمان بيئة اقتصادية مستقرة وجاذبة للاستثمارات²¹. أما خارجياً، فإن سعر الصرف يحدد القدرة التنافسية للمنتجات الوطنية

¹⁹ الزهيري، مصطفى. أساسيات الاقتصاد الكلي. القاهرة: دار النهضة العربية، 2019 ص22
²⁰ الطاهري، محمد. المالية العامة والسياسة الاقتصادية. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2016 ص 45

²¹ عبد الرحمن، ناصر. الاقتصاد النقدي والمصرفي. عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2018. ص88

الفصل الأول: الإطار النظري للنفقات العامة وسعر الصرف

مقارنة بالسلع الأجنبية، مما ينعكس بشكل مباشر على الميزان التجاري للدولة. فعلى سبيل المثال، تعتمد الدول المصدرة للنفط على سياسة سعر صرف مدروسة لتحقيق الاستفادة المثلى من عائداتها النفطية بالعملة الأجنبية²². كما يعتبر استقرار سعر الصرف عنصراً مهماً في استقرار العلاقات الاقتصادية الدولية، حيث يساهم في تقليل المخاطر المرتبطة بتقلبات السوق المالية والنقدية، مما يشجع على زيادة حجم التجارة والاستثمار الدوليين.

لقد أصبح سعر الصرف عنصراً محورياً في صياغة السياسات الاقتصادية الكلية، سواء في السياسات النقدية أو المالية أو التجارية. فالسلطات النقدية تتخذ من سعر الصرف مؤشراً لضبط السياسة النقدية، وذلك من خلال التحكم بأسعار الفائدة ومستويات السيولة النقدية²³. كما أن تقلبات سعر الصرف تعد عاملاً مؤثراً في قرارات الاستيراد والتصدير، مما يدفع الحكومات إلى تبني سياسات سعر صرف مرنة أو مدارة بما يتلاءم مع مصالحها الاقتصادية الوطنية. ومن الأمثلة البارزة على ذلك، ما قامت به بعض الدول النامية من انتهاج سياسة تخفيض قيمة عملتها لتعزيز صادراتها وزيادة عوائدها من النقد الأجنبي²⁴. وعليه، فإن فهم طبيعة سعر الصرف وأهميته يُمكن متخذي القرار من بناء استراتيجيات اقتصادية أكثر فاعلية لمواجهة تحديات العولمة والتقلبات المالية الدولية.

²² الصمادي، محمد. الاقتصاد الكلي: النظرية والتطبيق. عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2020 ص 60
²³ حمدي، عبد الغني. السياسات الاقتصادية ودورها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي. القاهرة: دار المعرفة الجامعية، 2017 ص 134

²⁴ خالد، سامي. التمويل الدولي والأسواق النقدية العالمية. بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، 2015 ص 51

الفصل الأول: الإطار النظري للنفقات العامة وسعر الصرف

1_2_2 أنظمة سعر الصرف (ثابت - مرن - مدار)

1. نظام سعر الصرف الثابت

يقوم نظام سعر الصرف الثابت على التزام السلطات النقدية بتحديد قيمة العملة الوطنية بالنسبة لعملة أجنبية قوية أو سلة عملات، مع تعهدا بالحفاظ على هذا السعر باستخدام احتياطاتها من النقد الأجنبي²⁵، في هذا النظام، يصبح البنك المركزي ملزماً بالتدخل المباشر في سوق العملات لبيع أو شراء العملة الأجنبية متى اقتضت الحاجة، لمنع تحركات سعر الصرف خارج الحدود المقررة. وغالباً ما يُعتمد هذا النظام لتحقيق أهداف معينة، أهمها تحقيق الاستقرار النقدي، وزيادة الثقة بالعملة الوطنية، وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تفضل بيئة مالية مستقرة.

تاريخياً، كان نظام بريتون وودز (1944-1971) أبرز نموذج لنظام سعر الصرف الثابت، حيث رُبطت العملات بالدولار الأمريكي، الذي كان مرتبطاً بالذهب. وكانت الدول تُلزم بالحفاظ على سعر صرف ثابت مقابل الدولار، ما وفر استقراراً نسبياً للتجارة العالمية بعد الحرب العالمية الثانية²⁶، إلا أن النظام الثابت يفرض تحديات كبيرة، خصوصاً عندما يتعرض الاقتصاد المحلي لصدمات خارجية مثل انخفاض أسعار الصادرات أو خروج رؤوس الأموال، ما يؤدي إلى استنزاف احتياطات الدولة الأجنبية. على سبيل المثال، واجهت العديد من الدول النامية في الثمانينيات مشكلات كبيرة بسبب تبنيها أنظمة سعر صرف ثابتة دون امتلاكها احتياطات كافية لدعم عملاتها، مما أدى إلى أزمات نقدية حادة وانهايات عملاتية متتالية.

²⁵ السويدي، فهد، *الاقتصاد النقدي وأسواق المال*. الرياض: مكتبة العبيكان، 2017، ص73
²⁶ الحبيب، عبد الله، *النظام النقدي الدولي: تطورات وإصلاحاته*. بيروت: دار الكتاب الجامعي، 2020، ص91

الفصل الأول: الإطار النظري للنفقات العامة وسعر الصرف

2. نظام سعر الصرف المرن

في مقابل النظام الثابت، يقوم نظام سعر الصرف المرن أو العائم على ترك تحديد سعر العملة لقوى العرض والطلب في السوق دون تدخل مباشر أو مستمر من قبل البنك المركزي²⁷، وفقًا لهذا النظام، تتغير أسعار العملات تبعًا لمجموعة من العوامل الاقتصادية مثل معدلات التضخم، أسعار الفائدة، الميزان التجاري، تدفقات رؤوس الأموال، والتوقعات المستقبلية حول أداء الاقتصاد. ويوفر هذا النظام درجة عالية من المرونة، بحيث يمكن الاقتصاد من التكيف مع التغيرات الخارجية بصورة أفضل، ويخفف من الحاجة إلى احتياطات نقدية ضخمة لدعم العملة.

من مزايا هذا النظام أن الصدمات الخارجية مثل ارتفاع أسعار النفط أو الأزمات المالية يمكن امتصاصها بشكل أوتوماتيكي عبر تحركات سعر الصرف، مما يقلل من العبء على الاقتصاد المحلي²⁸، فعلى سبيل المثال، عندما تتعرض دولة لانخفاض حاد في صادراتها، يؤدي تراجع الطلب على عملتها إلى انخفاض قيمتها، مما يجعل صادراتها أرخص وأكثر تنافسية، وهو ما يسهم في استعادة التوازن التجاري. ومع ذلك، يُنقد النظام المرن بسبب تذبذباته الكبيرة، مما قد يؤدي إلى عدم استقرار اقتصادي إذا لم تكن الأسواق المالية والنقدية قوية بما يكفي لاحتواء آثار هذه التقلبات. ومن أبرز الدول التي تتبنى نظام سعر صرف مرن نجد الولايات المتحدة وكندا واليابان، حيث تسمح هذه الدول لعملاتها بالتذبذب استجابة للظروف الاقتصادية العالمية دون تدخل دوري من البنك المركزي.

²⁷ الزهراني، فيصل. *النقد والبنوك والسياسة النقدية*. جدة: دار حافظ للنشر، 2016، ص112

²⁸ العساف، خالد. *مبادئ الاقتصاد الكلي*. الرياض: دار العلوم للنشر، 2018، ص56

الفصل الأول: الإطار النظري للنفقات العامة وسعر الصرف

3. نظام سعر الصرف المدار

يُعرف نظام سعر الصرف المدار، أو التعويم المدار، بأنه مزيج بين النظامين الثابت والمرن؛ حيث يُترك لسعر الصرف أن يتحرك بحرية إلى حد معين، ولكن تتدخل السلطات النقدية إذا خرجت التقلبات عن الحدود المقبولة أو إذا رأت أن هذه التحركات قد تضر بالاقتصاد الوطني²⁹ ويقوم البنك المركزي عادة بتحديد نطاق معين لحركة العملة، ويتدخل عند الاقتراب من حده الأدنى أو الأعلى إما بالبيع أو الشراء للحفاظ على الاستقرار.

يُعد هذا النظام مناسباً للدول التي تسعى لتحقيق توازن بين الاستقرار الاقتصادي والمرونة النقدية. فهو يمنح الاقتصاد قدرًا من القدرة على التكيف مع الصدمات، مع تقليل حدة التقلبات غير المرغوبة. وتُعد الصين والهند من أبرز الدول التي تطبق هذا النظام؛ فالصين، على سبيل المثال، تدير عملتها (اليوان) عبر ربطها بسلة عملات، مع السماح بتغيرها ضمن نطاقات محدودة يوميًا، مما يوفر استقرارًا نسبيًا يدعم قطاع التصدير الحيوي لديها³⁰. ورغم مزايا هذا النظام، إلا أن نجاحه يتطلب قدرة فنية عالية من البنوك المركزية، وشفافية في الإعلان عن أهداف التدخل ونطاقاته، وإلا فقد يتسبب في ضبابية الأسواق وزيادة المضاربة على العملة المحلية.

إن اختيار الدولة لنظام سعر الصرف يعتمد على عدة عوامل مثل حجم الانفتاح الاقتصادي، قوة المؤسسات النقدية، أهداف السياسة الاقتصادية، مدى استقرار الاقتصاد الكلي، ومستوى التطور المالي. ففي حين تميل الدول الكبرى والمتقدمة إلى تبني أنظمة مرنة، تفضل الاقتصادات الناشئة أو التي تعتمد

²⁹ الزيد، سامي، *السياسة النقدية وإدارة أسعار الصرف*. عمان: دار المناهج للنشر والتوزيع، 2019، ص44.
³⁰ منصور، طارق، *النقود والبنوك: دراسة نظرية وتطبيقية*. القاهرة: دار المشرق العربي، 2020، ص86.

الفصل الأول: الإطار النظري للنفقات العامة وسعر الصرف

بشكل كبير على الصادرات أنظمة أكثر تحكماً لضمان استقرار أسعار الصرف وبالتالي تحقيق استقرار اقتصادي أوسع.

1_2_3 محددات سعر الصرف وتأثير السياسات المالية عليه

1. محددات سعر الصرف

تتعدد العوامل والمحددات التي تؤثر في تحديد سعر الصرف في أي اقتصاد، حيث تتداخل فيها عوامل اقتصادية ونقدية وسياسية. ومن أبرز هذه المحددات ميزان المدفوعات، الذي يعبر عن العلاقة بين الصادرات والواردات وتدفقات رؤوس الأموال. فعندما تحقق الدولة فائضاً في ميزان مدفوعاتها نتيجة زيادة الصادرات أو تدفق الاستثمارات الأجنبية، يرتفع الطلب على عملتها، ما يؤدي إلى ارتفاع قيمتها مقابل العملات الأخرى³¹، وعلى العكس، فإن العجز في الميزان التجاري يضغط على العملة نحو الانخفاض. كذلك، يعد مستوى التضخم الداخلي من أبرز العوامل المؤثرة، حيث تؤدي معدلات التضخم المرتفعة إلى تآكل القوة الشرائية للعملة المحلية، مما يؤدي إلى انخفاض سعر الصرف³²، وعلى سبيل المثال، عانت بعض الدول الإفريقية من تدهور أسعار صرف عملاتها نتيجة لارتفاع معدلات التضخم المستمر. بالإضافة إلى ذلك، تعتبر أسعار الفائدة محدداً مهماً لسعر الصرف، إذ إن رفع سعر الفائدة في دولة ما يزيد من جاذبية عملتها للاستثمار، مما يؤدي إلى ارتفاع الطلب عليها وبالتالي رفع قيمتها. ومن العوامل الأخرى التي تحدد سعر الصرف نجد حجم الدين العام، حيث يؤدي الدين المرتفع إلى ضعف الثقة بالعملة المحلية وبالتالي تراجعها، إلى جانب عوامل سياسية مثل الاستقرار السياسي والحوكمة الجيدة.

2. تأثير السياسات المالية على سعر الصرف

³¹ السويدي، فهد، الاقتصاد النقدي وأسواق المال. الرياض: مكتبة العبيكان، 2017، ص85
³² الزهراني، فيصل، النقود والبنوك والسياسة النقدية. جدة: دار حافظ للنشر، 2016، ص123

الفصل الأول: الإطار النظري للنفقات العامة وسعر الصرف

تلعب السياسات المالية، التي تشمل الضرائب والإنفاق الحكومي، دورًا محوريًا في التأثير على سعر الصرف. فعندما تعتمد الدولة سياسة مالية توسعية قائمة على زيادة الإنفاق العام أو خفض الضرائب، يمكن أن يؤدي ذلك إلى زيادة العجز في الميزانية العامة، مما قد يرفع من مستويات الدين العام ويدفع أسعار الصرف نحو الانخفاض³³، والسبب في ذلك أن العجز المرتفع قد يؤدي إلى زيادة العرض النقدي، مما يضعف العملة المحلية.

على الجانب الآخر، فإن السياسة المالية الانكماشية التي تهدف إلى خفض العجز عبر تقليص الإنفاق العام وزيادة الضرائب، يمكن أن تسهم في تقوية العملة، خاصة إذا صاحبها سياسات نقدية داعمة. على سبيل المثال، شهدت الولايات المتحدة في الثمانينيات انخفاضًا في العجز المالي، مما دعم قيمة الدولار الأمريكي في الأسواق العالمية. كما أن مواقف الحكومة تجاه الإصلاحات الاقتصادية تعتبر عاملاً مهماً؛ فكلما زادت مصداقية السياسة المالية واستدامتها، زادت ثقة المستثمرين الدوليين بالاقتصاد، مما يعزز سعر صرف العملة المحلية. ولهذا السبب، تسعى العديد من الدول إلى تحسين موازناتها العامة كجزء من سياساتها لدعم استقرار العملة.

من الأمثلة الواقعية على تفاعل المحددات الاقتصادية مع السياسة المالية وتأثيرها على سعر الصرف ما حدث في الأرجنتين خلال الأزمة الاقتصادية عام 2001. فقد أدت السياسات المالية التوسعية غير المنضبطة إلى عجز ضخم في الموازنة، اقترن بتدهور ميزان المدفوعات، ما أدى في النهاية إلى فقدان الثقة بالعملة الوطنية (البيزو) وانهيار سعر صرفها مقابل الدولار الأمريكي³⁴.

³³ الحبيب، عبد الله، النظام النقدي الدولي: تطورات وإصلاحاته. بيروت: دار الكتاب الجامعي، 2020، ص 97
³⁴ العساف، خالد، مبادئ الاقتصاد الكلي. الرياض: دار العلوم للنشر، 2018، ص 62

الفصل الأول: الإطار النظري للنفقات العامة وسعر الصرف

في المقابل، نجد تجربة ألمانيا في فترة ما بعد الوحدة الألمانية، حيث أدت السياسات المالية المحكمة وبرامج الإصلاح المالي إلى تعزيز المارك الألماني، ثم لاحقاً إلى بناء قوة اليورو بعد إطلاقه. وهذا يدل على أن التحكم في العجز المالي، واستدامة الدين العام، وإجراءات الإصلاح الضريبي تلعب دوراً رئيسياً في تحديد مستوى سعر الصرف.

كما أن تجربة بعض الدول الخليجية تثبت أهمية السياسة المالية الرشيدة؛ فمثلاً، حافظت دول مجلس التعاون الخليجي على استقرار عملاتها عبر سياسات مالية محافظة مدعومة بإيرادات نفطية ضخمة واستثمارات سيادية قوية، مما وفر لها احتياطات ضخمة عززت قدرة البنوك المركزية على التدخل لدعم العملة عند الحاجة³⁵

1_3 العلاقة بين النفقات العامة وسعر الصرف

تمهيد

تُعد النفقات العامة من أبرز أدوات السياسة المالية التي تعتمد عليها الحكومات لتحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية، سواء عبر تحفيز النشاط الاقتصادي أو معالجة الاختلالات المالية والنقدية. وفي المقابل، يمثل سعر الصرف أحد أهم مؤشرات الاقتصاد الكلي، حيث يعكس مستوى تنافسية الاقتصاد ومدى توازنه مع العالم الخارجي. ومن هنا تبرز العلاقة الوثيقة بين النفقات العامة وسعر الصرف، إذ أن زيادة أو تقليص الإنفاق الحكومي يمكن أن يؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على قيمة العملة الوطنية.

إن التوسع في النفقات العامة، خاصة إذا كان غير مدعوم بزيادة في الإيرادات العامة أو الإنتاجية، قد يؤدي إلى ارتفاع العجز المالي، ومن ثم إلى زيادة الضغوط التضخمية، مما ينعكس سلباً على سعر

³⁵ منصور، طارق، *النقد والبنوك: دراسة نظرية وتطبيقية*. القاهرة: دار المشرق العربي، 2020، ص70

الفصل الأول: الإطار النظري للنفقات العامة وسعر الصرف

صرف العملة الوطنية. وعلى العكس، فإن اتباع سياسات إنفاق رشيدة ومنضبطة قد تسهم في تحسين التوازنات الاقتصادية الداخلية والخارجية، مما يدعم استقرار سعر الصرف ويعزز من موقع العملة الوطنية في الأسواق الدولية.

1_3_1: كيف تؤثر النفقات العامة على التوازن الخارجي

1. تأثير النفقات العامة على ميزان المدفوعات

تلعب النفقات العامة دورًا محوريًا في التأثير على التوازن الخارجي للدولة، لا سيما من خلال ميزان المدفوعات الذي يعكس العلاقات الاقتصادية مع العالم الخارجي. فزيادة الإنفاق الحكومي، خاصة الإنفاق الاستهلاكي غير الإنتاجي، قد تؤدي إلى ارتفاع الطلب الكلي داخل الاقتصاد، بما في ذلك الطلب على السلع والخدمات المستوردة. هذا الارتفاع في الاستيراد يضغط سلبيًا على الحساب الجاري، مما يؤدي إلى حدوث عجز في ميزان المدفوعات³⁶، على سبيل المثال، إذا عمدت حكومة ما إلى زيادة أجور موظفي القطاع العام دون أن يقابل ذلك ارتفاع في الإنتاج المحلي، فإن ذلك يؤدي إلى ارتفاع الاستهلاك من السلع المستوردة، وبالتالي تدهور الميزان التجاري. وعليه، فإن استمرار سياسات الإنفاق التوسعي دون ضوابط قد يؤدي إلى ضغوط على سعر الصرف المحلي نتيجة نقص العملات الأجنبية.

على النقيض من ذلك، يمكن للنفقات العامة الاستثمارية أن تسهم في تحسين التوازن الخارجي إذا تم توجيهها إلى مشاريع إنتاجية تعزز من الطاقة الإنتاجية الوطنية، وتقلل الاعتماد على السلع والخدمات المستوردة. فاستثمارات الدولة في قطاعات استراتيجية مثل الزراعة، الصناعة، والسياحة، تؤدي إلى زيادة الصادرات أو تقليص الواردات، مما يساهم في تحسين الميزان التجاري³⁷، على سبيل المثال، قامت

³⁶ الصبان، عبد الله، الاقتصاد الكلي: النظرية والتطبيق. جدة: دار البيان العربي، 2015، ص214
³⁷ عبد الله، محمد، المالية العامة والسياسة المالية. عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع، 2017، ص102

الفصل الأول: الإطار النظري للنفقات العامة وسعر الصرف

الجزائر في السنوات الأخيرة بزيادة الاستثمارات العمومية في القطاع الزراعي بهدف تقليص فاتورة الواردات الغذائية وتحقيق الاكتفاء الذاتي، مما انعكس بشكل إيجابي على ميزان مدفوعاتها. وهكذا، يتضح أن نوعية النفقات العامة وطبيعتها تلعب دوراً حاسماً في تحديد اتجاه تأثيرها على التوازن الخارجي.

2. العلاقة بين العجز المالي وضغط سعر الصرف

عندما يؤدي الإنفاق العام المفرط إلى زيادة العجز المالي، تضطر الحكومة غالباً إلى تمويل هذا العجز من خلال الاقتراض الداخلي أو الخارجي. في حالة الاعتماد على التمويل الخارجي، يزداد الدين الخارجي ويتعاظم الطلب على العملات الأجنبية، مما يؤدي إلى تآكل احتياطيات النقد الأجنبي، ويشكل ضغطاً مباشراً على سعر الصرف³⁸، كما أن تمويل العجز الداخلي عبر التوسع النقدي يؤدي إلى ارتفاع معدلات التضخم، مما يضعف القدرة التنافسية للمنتجات الوطنية، ويزيد من الطلب على السلع المستوردة، وبالتالي يتفاقم العجز التجاري. وهكذا تصبح الحلقة مفرغة من ارتفاع النفقات، وزيادة العجز، وتدهور سعر الصرف، مما يهدد الاستقرار الاقتصادي الكلي للدولة. ولذلك، فإن ترشيد الإنفاق العام يعد أمراً حيوياً للحفاظ على توازن الحسابات الخارجية وعلى قيمة العملة الوطنية في الأسواق الدولية.

1_3_2 دور النفقات العامة في الضغط على سعر الصرف عبر ميزان المدفوعات

1. النفقات العامة وضغط الطلب الكلي على الواردات

تعد النفقات العامة أحد العوامل الحاسمة التي تؤثر على التوازن الخارجي للدولة، خصوصاً من خلال تأثيرها المباشر على ميزان المدفوعات. إن زيادة الإنفاق الحكومي - سواء كان استهلاكياً أو استثمارياً -

³⁸ المالكي، حسن. السياسات المالية وأثرها على الاقتصاد الكلي. بيروت: دار اليازوري العلمية للنشر،

الفصل الأول: الإطار النظري للنفقات العامة وسعر الصرف

قد يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي في الاقتصاد، مما يشمل ارتفاع الاستهلاك المحلي وبالتالي زيادة الطلب على السلع والخدمات المستوردة.

في حال لم تكن النفقات العامة موجهة نحو تعزيز الإنتاج المحلي أو دعم القطاعات الإنتاجية، فإن الاقتصاد المحلي قد يصبح أكثر اعتمادًا على الواردات الأجنبية لتلبية احتياجاته الاستهلاكية، ما يؤدي إلى تزايد العجز في ميزان المدفوعات. على سبيل المثال، في دول تعاني من فجوة كبيرة بين الاستهلاك والإنتاج المحلي، يؤدي الإنفاق الحكومي غير المدروس إلى تزايد العجز في الحساب الجاري، وبالتالي الضغط على العملة الوطنية. ولقد شهدت دول مثل مصر والجزائر خلال فترات معينة ارتفاعًا في العجز التجاري بسبب زيادة الإنفاق الحكومي على المشاريع غير الإنتاجية، مما أسهم في تدهور قيمة العملة³⁹

2. تأثير العجز المالي على سعر الصرف

عندما تزداد النفقات العامة بصورة كبيرة، قد يعجز النظام المالي عن تمويل هذه النفقات عبر الإيرادات المحلية، مما يضطر الحكومة إلى تمويل هذا العجز عبر الاقتراض الداخلي أو الخارجي. وعندما يتم الاقتراض من الخارج، يتزايد الطلب على العملة الأجنبية لسداد الديون، مما يضع ضغطًا على الاحتياطيات النقدية ويؤثر سلبيًا على سعر الصرف.

كذلك، في حال تم تمويل العجز الداخلي عبر زيادة عرض النقود (التوسع النقدي)، فإن هذا قد يؤدي إلى زيادة معدلات التضخم في الاقتصاد المحلي، مما يقلل من قيمة العملة الوطنية. وعليه، يصبح من الضروري وجود تنسيق بين السياسات المالية والنقدية من أجل تجنب تدهور سعر الصرف الذي ينتج عن

³⁹ الصباغ، أحمد، الاقتصاد الكلي: التحليل والتطبيق. القاهرة: دار المريح، 2021، ص189

الفصل الأول: الإطار النظري للنفقات العامة وسعر الصرف

العجز المالي المستمر. في حالة الاقتصادات التي تواجه عجزًا دائمًا في الموازنة، مثل بعض الدول الأفريقية أو اللاتينية، يؤدي هذا العجز إلى خلق ضغوط تضخمية تساهم في انخفاض قيمة العملة المحلية⁴⁰

تعد تدفقات رؤوس الأموال من العوامل الهامة التي تؤثر على التوازن الخارجي وسعر الصرف. فعندما ترتفع النفقات العامة، ولا سيما إذا كانت موجهة نحو قطاع عام غير إنتاجي أو في حالات زيادة الدعم أو الأجور الحكومية، فإن ذلك قد يؤدي إلى تراجع الثقة في الاقتصاد الوطني. في هذه الحالة، قد يتسبب هذا في خروج رؤوس الأموال من الدولة، سواء كانت استثمارات أجنبية أو محلية تبحث عن بيئات استثمارية أكثر استقرارًا.

تزايد خروج رؤوس الأموال بسبب زيادة النفقات غير المدروسة، خاصة إذا كانت غير مدعومة بنمو حقيقي في الاقتصاد، يؤدي إلى ضغط إضافي على سعر الصرف. وعندما تواجه الدولة نقصًا في العملات الأجنبية بسبب هذا الخروج الكبير لرؤوس الأموال، يصبح من الصعب الحفاظ على استقرار سعر الصرف. على سبيل المثال، في بعض الدول التي تعاني من هروب رؤوس الأموال بسبب زيادة الإنفاق الحكومي على دعم الأسعار أو الأجور في القطاع العام، مثل بعض التجارب في دول أمريكا اللاتينية، تسببت تلك السياسات في انخفاض حاد في سعر صرف العملة الوطنية⁴¹

⁴⁰ عبد الله، محمد. *المالية العامة والسياسات الاقتصادية*. الرياض: دار المعرفة، 2019، ص223

⁴¹ المالكي، حسن. *السياسات المالية والنقدية: توازنات الاقتصاد الكلي*. عمان: دار صفاء، 2020، ص195

الفصل الأول: الإطار النظري للنفقات العامة وسعر الصرف

3. الآليات النقدية والسياسات المالية للحد من الضغط على سعر الصرف

تتعدد الآليات التي يمكن للحكومة أو البنك المركزي اللجوء إليها لتخفيف الضغوط الناتجة عن النفقات العامة على سعر الصرف. إحدى هذه الآليات هي إدارة السيولة، حيث يقوم البنك المركزي باستخدام أدوات السياسة النقدية مثل رفع أسعار الفائدة لجذب الاستثمارات الخارجية وتحفيز تدفقات رؤوس الأموال إلى الداخل، مما يقلل الضغط على سعر الصرف. كذلك، قد يتم استخدام احتياطات النقد الأجنبي لدعم العملة المحلية في الأسواق الدولية، ولكن هذا لا يُعتبر حلاً مستداماً إذا كانت النفقات العامة تستمر في الزيادة. من جهة أخرى، يمكن للحكومة اللجوء إلى إصلاحات مالية تهدف إلى خفض العجز المالي وتحقيق التوازن بين النفقات والإيرادات، مثل تقليص النفقات غير الإنتاجية أو زيادة الضرائب لضمان تمويل الإنفاق الحكومي بشكل مستدام. هذه الإصلاحات تساهم في تعزيز الثقة في الاقتصاد الوطني وتحسين أداء سعر الصرف على المدى الطويل⁴²

تُظهر التجارب الدولية كيف يمكن للنفقات العامة أن تؤثر على سعر الصرف بشكل متباين بناءً على السياسات الاقتصادية المتبعة. على سبيل المثال، في بعض الدول الأوروبية التي شهدت زيادات كبيرة في النفقات العامة بسبب تدابير الدعم الاقتصادي، مثل ألمانيا وفرنسا بعد الأزمة المالية العالمية، كانت هناك ضغوط مبدئية على العملة الموحدة (اليورو) بسبب العجز الكبير في الميزانيات العامة. ومع ذلك، تمكنت هذه الدول من احتواء الضغوط عبر تحسين مستوى النمو الاقتصادي وزيادة الصادرات، مما قلل من تأثير تلك النفقات على سعر الصرف. في المقابل، شهدت دول مثل الأرجنتين وفنزويلا تدهوراً حاداً في العملة

⁴² المغربي، حسن. السياسات المالية والنقدية وأثرها على الاقتصاد الكلي. بيروت: دار اليازوري للنشر، 2021، ص108

الفصل الأول: الإطار النظري للنفقات العامة وسعر الصرف

الوطنية نتيجة لزيادة النفقات الحكومية غير المدروسة، وهو ما أدى إلى تفاقم العجز في الميزان التجاري والعجز المالي، مما دفع إلى انخفاض حاد في قيمة العملة الوطنية⁴³

1_3_3 تجارب دولية توضح العلاقة بين الإنفاق العام وسعر الصرف

1. تجربة الأرجنتين وتأثير الإنفاق العام على سعر الصرف

تعتبر الأرجنتين واحدة من أبرز الأمثلة على كيفية تأثير الإنفاق العام على سعر الصرف، خاصة في سياقات اقتصادية صعبة. في فترة التسعينيات وأوائل الألفية الجديدة، اعتمدت الأرجنتين بشكل كبير على الإنفاق الحكومي في محاولة لدعم النمو الاقتصادي، إلا أن هذه السياسات لم تكن مدعومة بتحسينات في الإنتاجية الوطنية. كان الإنفاق الحكومي موجهاً بشكل أساسي نحو الدعم الاجتماعي وزيادة الأجور في القطاع العام، دون تحسين فعلي في البنية التحتية أو الإنتاج المحلي.

مع تزايد النفقات الحكومية وزيادة العجز في الميزانية، اضطرت الحكومة الأرجنتينية إلى الاقتراض الخارجي بشكل كبير لتمويل هذا العجز، مما أدى إلى تضخم الديون الخارجية والضغط على احتياطات النقد الأجنبي. في عام 2001، وصل الوضع إلى ذروته عندما أعلنت الحكومة الأرجنتينية عن إفلاسها بسبب العجز الكبير في الموازنة وتفاقم الديون الخارجية. مع تزايد العجز في الميزان التجاري بسبب الواردات المتزايدة التي كانت نتيجة للطلب المحلي المرتفع الناتج عن الإنفاق الحكومي، انهار البيزو الأرجنتيني بشكل كبير، مما أدى إلى تدهور سعر الصرف واندلاع أزمة اقتصادية شديدة⁴⁴

⁴³ سليم، عبد الرؤوف. *التجارب الاقتصادية الناجحة في آسيا*. بيروت: دار الرشاد، 2017، ص47

⁴⁴ أحمد. * منصور، التضخم والأزمات الاقتصادية: دراسات تطبيقية *. بيروت: دار الفكر، 2015، ص168

الفصل الأول: الإطار النظري للنفقات العامة وسعر الصرف

2. تجربة فنزويلا وأثر النفقات العامة على العملة الوطنية

فنزويلا هي مثال آخر على تأثير النفقات العامة في العلاقات الاقتصادية الخارجية، وبالتحديد على سعر الصرف. منذ بداية الألفية، قامت حكومة فنزويلا تحت قيادة الرئيس هوغو تشافيز بزيادة كبيرة في الإنفاق العام، خاصة في قطاعات مثل الرعاية الصحية والدعم الحكومي للوقود. لكن هذا الإنفاق الحكومي كان يموله بشكل رئيسي من خلال عائدات النفط. وعندما انهارت أسعار النفط في منتصف 2014، بدأ الاقتصاد الفنزويلي في مواجهة أزمات كبيرة، لا سيما في ميزان المدفوعات.

كان الإنفاق الحكومي المرتفع غير مستدام في ظل تراجع الإيرادات النفطية، مما أدى إلى تفاقم العجز في الميزانية. كما أن زيادة الإنفاق على الدعم الاجتماعي والقطاع العام لم يقابله زيادة مماثلة في الإنتاج المحلي، مما أدى إلى زيادة الاستهلاك المحلي للسلع المستوردة. هذا تسبب في زيادة العجز التجاري، مما كان له تأثير سلبي على سعر الصرف. مع استمرار الحكومة في طباعة النقود لتمويل العجز، ارتفعت معدلات التضخم بشكل غير مسبوق، مما دفع إلى تدهور كبير في قيمة البولييفار الفنزويلي، حيث فقدت العملة أكثر من 90% من قيمتها في فترة قصيرة. كما توقفت العديد من الشركات عن الاستيراد نتيجة لانخفاض قيمة العملة، مما جعل الوضع الاقتصادي أكثر تعقيداً⁴⁵.

3. تجربة تركيا وعلاقة الإنفاق الحكومي بسعر الصرف

تركيا تقدم مثالاً مهماً حول كيفية تأثير الإنفاق العام على سعر الصرف في ظل ظروف اقتصادية متنوعة. في أوائل 2010، اعتمدت الحكومة التركية على سياسات مالية توسعية، حيث كانت تركز على زيادة

⁴⁵ محمد، سامي. *الاقتصاد الفنزويلي: أزمات وحلول*. القاهرة: دار العلوم الاقتصادية، 2018، ص202

الفصل الأول: الإطار النظري للنفقات العامة وسعر الصرف

الإنفاق على البنية التحتية والتنمية الاقتصادية، مع التركيز على القطاعات الإنتاجية مثل الصناعة والطاقة. وقد ساعدت هذه السياسات على تحقيق نمو اقتصادي قوي وتحسين بعض مؤشرات التوازن الخارجي، حيث كانت تركيا قادرة على زيادة صادراتها بشكل كبير بفضل تطوير القطاعات الصناعية والخدمية.

ولكن، مع استمرار النمو في الإنفاق العام، ومع تحفيز الاقتصاد المحلي بشكل مفرط، بدأت تظهر بعض الضغوط على ميزان المدفوعات بسبب زيادة الواردات نتيجة ارتفاع الطلب المحلي. كما أدى العجز في الميزانية إلى زيادة الديون الخارجية. ومن هنا، بدأت تركيا تشهد تقلبات حادة في سعر الليرة التركية، خاصة في عام 2018 عندما تعرضت العملة لضغوط كبيرة نتيجة للتوسع المفرط في الإنفاق الحكومي وقلة تحسن الحسابات التجارية.

أدى هذا إلى حدوث أزمة في سعر الصرف، حيث فقدت الليرة التركية أكثر من 30% من قيمتها مقابل الدولار الأمريكي في تلك الفترة. وتزامن هذا مع سياسة نقدية مشددة تبنتها الحكومة للحد من التضخم وتحقيق استقرار العملة، ولكن الضغوط الاقتصادية الناتجة عن الإنفاق الحكومي المرتفع ساهمت بشكل كبير في تدهور قيمة العملة⁴⁶

رابعاً: تجربة الصين في إدارة النفقات العامة وتأثيرها على التوازن الخارجي

على عكس التجارب السابقة، تُعد **الصين** نموذجاً مختلفاً في تأثير النفقات العامة على سعر الصرف. منذ بداية الإصلاحات الاقتصادية في أواخر السبعينات، اعتمدت الحكومة الصينية على سياسات مالية توسعية تستهدف تطوير البنية التحتية وتعزيز القطاعات الإنتاجية مثل الصناعة والتكنولوجيا. وكان هذا

⁴⁶ غالي، هشام. *الاقتصاد التركي والسياسات المالية*. الرياض: دار جداول للنشر، 2019. ص184

الفصل الأول: الإطار النظري للنفقات العامة وسعر الصرف

الإنفاق الحكومي المدروس متوازنًا مع استراتيجية تحفيزية لصادرات البلاد، مما أدى إلى تحقيق فائض مستدام في ميزان المدفوعات.

قد أسهمت هذه السياسات في تعزيز قوة اليوان الصيني على المدى الطويل. ففي الوقت الذي كانت فيه الصين تُخصص جزءًا من إنفاقها لتحفيز الاقتصاد المحلي، كانت الحكومة تركز أيضًا على دعم نمو الصادرات من خلال تحسين البنية التحتية لوجستيًا وتكنولوجياً. وهذا التوازن بين الإنفاق الحكومي وتحقيق الاستقرار في التوازن الخارجي كان له تأثير إيجابي على استقرار سعر الصرف. على عكس الدول الأخرى، حافظت الصين على قيمة اليوان بشكل مستقر نسبيًا، وكان لديها القدرة على تقليص التقلبات في سعر الصرف⁴⁷

4. تجربة اليابان وأثر النفقات العامة على الاقتصاد الكلي وسعر الصرف

اليابان تعتبر مثالًا ناجحًا في كيفية تأثير النفقات العامة على الاقتصاد وسعر الصرف في سياق اقتصادي متقدم. من خلال الإنفاق الحكومي المدروس على مشاريع البنية التحتية وتنمية التكنولوجيا الحديثة، تمكنت اليابان من زيادة إنتاجيتها الوطنية وتحقيق فائض تجاري مستدام. ولكن، مع تزايد النفقات العامة في السنوات الأخيرة لتلبية احتياجات السكان المتزايدة والضغط الاقتصادي العالمية، بدأ يظهر تأثير ذلك على قيمة الين الياباني.

زيادة الإنفاق على البرامج الاجتماعية والصحية دون تحسن كبير في القطاعات الإنتاجية أدت إلى ارتفاع مستويات الدين العام الياباني. ونتيجة لذلك، كانت هناك ضغوط على أسعار الفائدة والتضخم، وهو ما أثر

⁴⁷ لي، وو. *الاقتصاد الصيني: النمو والمستقبل*. شنغهاي: دار أكسفورد للنشر، 2020. ص 150

الفصل الأول: الإطار النظري للنفقات العامة وسعر الصرف

بدوره على قيمة الين الياباني. وعلى الرغم من هذه الضغوط، نجحت اليابان في الحفاظ على استقرار نسبياً في سعر الين عبر استخدام السياسات النقدية من البنك المركزي الياباني للتعامل مع التضخم وضمان استقرار العملة

1_4 الدراسات السابقة

1_4_1 الدراسات السابقة باللغة العربية

المصدر	النتائج والتوصيات الرئيسية	المنهجية المعتمدة	إشكالية الدراسة أو الهدف	نوع الدراسة	عنوان الدراسة أو المرجع
الغانم، محمد (2019)	النفقات العامة أداة فعالة إذا أُحسن استخدامها لتحقيق النمو والاستقرار	منهج وصفي تحليلي	تحليل العلاقة بين النفقات العامة وأثرها على الاستقرار الاقتصادي في الدول النامية	كتاب أكاديمي	النفقات العامة والسياسات الاقتصادية: دراسة تحليلية
سعيد، (2017)	تطور النفقات استجاب لتغيرات	تحليل تاريخي ومقارن	دراسة كيفية تطور النفقات العامة في	دراسة نظرية	التحديات الاقتصادية

الفصل الأول: الإطار النظري للنفقات العامة وسعر الصرف

وتطور النفقات العامة		ظل أزمات اقتصادية متعددة		هيكلية محلية ودولية	
أثر الإنفاق الحكومي على سعر الصرف في الجزائر	مقال علمي محكم	ما العلاقة بين تطور النفقات العامة وتقلبات سعر الصرف؟	تحليل قياسي باستخدام بيانات جزائرية	وجود علاقة طويلة الأجل بين الإنفاق وسعر الصرف	بوعلام، نسرين (2019)
أثر الإنفاق العام على مؤشرات الاقتصاد الكلي في الجزائر	مقال علمي	تحليل أثر الإنفاق العام على التضخم والنمو والبطالة	نموذج قياسي باستخدام بيانات الفترة (2000-2016)	الإنفاق الرأسمالي أكثر تأثيراً من الجاري على النمو	بن عبو، سامية (2018)
إصلاحات السياسة المالية في الجزائر	مقال علمي	هل كانت إصلاحات المالية العامة فعالة؟	دراسة حالة الجزائر	تم تسجيل تقدم في ضبط العجز، لكن ضعف في تقييم الأداء	جدي، عبد المالك (2021)

الفصل الأول: الإطار النظري للنفقات العامة وسعر الصرف

2_4_1: الدراسات باللغة الأجنبية

المصدر	النتائج والتوصيات الرئيسية	المنهجية المعتمدة	موضوع الدراسة / الهدف	نوع المرجع	عنوان المرجع
Zhang, Wei (2010)	الاستثمار العام محفز رئيسي للنمو، مع أهمية الكفاءة في التنفيذ	دراسة حالة وتحليل بيانات اقتصادية	تحليل تأثير الاستثمارات العامة على النمو الاقتصادي في الصين	كتاب أكاديمي	<i>Public Investment and Economic Growth in China</i>
Samuelson & Nordhaus (2010)	شرح واضح لآليات السياسة المالية وتأثيراتها على الاقتصاد	منهج نظري وشرح مبادئ الاقتصاد	تغطية شاملة لمبادئ الاقتصاد الجزئي والكلي	كتاب جامعي	<i>Economics (19th ed.)</i>
Keynes (1936)	أهمية الطلب الكلي في تحفيز الاقتصاد وضرورة تدخل الدولة	تحليل نظري ونقدي	تأسيس النظرية الكينزية حول التوظيف، الفائدة والنقد	كتاب كلاسيكي	<i>The General Theory of Employment, Interest and Money</i>
Krugman (2009)	ضرورة سياسات مالية ونقدية مرنة للحد من	تحليل اقتصادي مع أمثلة تاريخية	تحليل أسباب الأزمة المالية العالمية 2008 وتأثيرها على	كتاب تحليل سياسي	<i>The Return of Depression Economics and the Crisis of 2008</i>

الفصل الأول: الإطار النظري للنفقات العامة وسعر الصرف

		السياسات الاقتصادية		أزمات الركود المالي	
<i>Macroeconomics</i> (7th ed.)	كتاب جامعي	شرح النظريات والنماذج الكلية المتعلقة بالاقتصاد الوطني	منهج تحليلي ونماذج رياضية	السياسة المالية والنقدية أدوات فعالة لتحقيق استقرار الاقتصاد	Blanchard (2017)

الفصل الأول: الإطار النظري للنفقات العامة وسعر الصرف

خاتمة الفصل الأول

في ختام هذا الفصل، يمكن القول إن دراسة الإطار النظري للنفقات العامة وسعر الصرف توفر أساساً معرفياً مهماً لفهم طبيعة وتأثيرات هذه المتغيرات الاقتصادية على الاقتصاد الوطني. إذ تم تحليل المفاهيم الأساسية للنفقات العامة من حيث تعريفها، أنواعها، وأهدافها، فضلاً عن دورها الحيوي في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وكذلك في دعم السياسات المالية للدولة.

دأماً فيما يخص سعر الصرف، فقد تم توضيح المفاهيم المتعلقة بأنواع أسعار الصرف، آليات تحديدها، والعوامل التي تؤثر عليها، بالإضافة إلى دراسة السياسات النقدية المرتبطة بإدارة سعر الصرف وأثرها على الاقتصاد الكلي. يبرز من خلال هذا الإطار النظري الترابط الوثيق بين النفقات العامة وسعر الصرف، حيث تؤثر سياسات الإنفاق العام على الاستقرار النقدي والعرض والطلب على العملة الوطنية، والعكس صحيح.

إن هذا الإطار النظري يُشكل قاعدة أساسية لفهم وتحليل التطورات العملية التي يشهدها الاقتصاد الجزائري، ويمهد الطريق للانتقال إلى الدراسة التطبيقية في الفصول اللاحقة، حيث سيتم تحليل تطور النفقات العامة وسعر الصرف خلال الفترة من 2000 إلى 2023، مع تسليط الضوء على العوامل التي أثرت على ذلك والتحديات المرتبطة بها.

الفصل الثاني: تطور النفقات العامة وسعر الصرف في
الجزائر خلال الفترة 2000 - 2023

الفصل الثاني تطور النفقات العامة وسعر الصرف في الجزائر خلال فترة 2000-2023

تمهيد:

يُعد تحليل تطور المؤشرات المالية الكلية في الجزائر ضرورة لفهم طبيعة التفاعلات بين أدوات السياسة الاقتصادية في بلد يعتمد بشكل أساسي على الإيرادات البترولية لتمويل نفقاته العامة. وقد أظهرت التجربة الاقتصادية الجزائرية خلال الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى سنة 2023 ديناميكية خاصة في مساري النفقات العامة وسعر الصرف، إذ تأثرا معًا بتحولات السوق النفطية العالمية من جهة، وبالإصلاحات والسياسات الاقتصادية الداخلية من جهة أخرى. فقد شهدت هذه الفترة تقلبات حادة في أسعار النفط، ما انعكس مباشرة على الموازنة العامة والاحتياطات من العملة الصعبة، وبالتالي على استقرار سعر صرف الدينار الجزائري، سواء في السوق الرسمية أو الموازية.

في هذا السياق، برز الإنفاق العام كأداة رئيسية في يد الحكومة الجزائرية من أجل دعم النمو الاقتصادي وتوفير الحماية الاجتماعية، لاسيما في مراحل الوفرة المالية، حيث تم إطلاق عدة برامج ضخمة كخطط الإنعاش والتنمية، التي تطلبت مستويات مرتفعة من الإنفاق. إلا أن هذه السياسة أصبحت محل إعادة تقييم مع دخول الاقتصاد الوطني في مرحلة حرجية بعد 2014، تاريخ انهيار أسعار النفط، ما أدى إلى تقلص الموارد وفرض ضغوط شديدة على الميزانية، وبالتالي اللجوء إلى آليات تمويل استثنائية كطباعة النقود أو التمويل غير التقليدي، الأمر الذي انعكس على قيمة الدينار وتوازن القطاع من جهة أخرى، فإن سعر الصرف في الجزائر لم يكن دائمًا مرآة لقوى السوق، بل خضع في العديد من الفترات لتدخلات بنك الجزائر وفق سياسة صرف مُدارة، هدفها الحفاظ على توازنات الاقتصاد الكلي وتقادي آثار الصدمات الخارجية. ومع ذلك، فإن استمرار الضغوط على الحساب الجاري، والعجز المزمن في الميزانية، وتزايد الطلب على العملة الصعبة لأغراض الاستيراد، كل ذلك ساهم في تآكل قيمة الدينار بشكل تدريجي، وفاقم من الفجوة بين السعر الرسمي والسعر في السوق الموازية

الفصل الثاني تطور النفقات العامة وسعر الصرف في الجزائر خلال فترة 2000-2023

انطلاقاً من ذلك، يهدف هذا الفصل إلى دراسة تطور النفقات العامة وسعر الصرف في الجزائر خلال أكثر من عقدين من الزمن، مع التركيز على المتغيرات الحاسمة التي طبعت كل مرحلة، سواء من حيث طبيعة الإنفاق (تشغيلي، استثماري، تحويلات...) أو من حيث آليات ضبط سعر الصرف. وسيتم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث، الأول لدراسة تطور الإنفاق العمومي، والثاني لمتابعة مسار سعر الصرف وتحولاته، بينما يخصص الثالث لتحليل العلاقة بين هذين المتغيرين على ضوء البيانات والإحصاءات الرسمية

2_1 تطور النفقات العامة في الجزائر

تُعد النفقات العامة إحدى الأدوات المحورية التي تعتمد عليها الدولة في تسيير شؤونها الاقتصادية والاجتماعية، من خلال تخصيص الموارد المالية اللازمة لتنفيذ السياسات العمومية، وتوفير الخدمات الأساسية، وتحقيق أهداف التنمية. وفي السياق الجزائري، تميزت النفقات العامة خلال العقود الأخيرة بطابع توسعي ملحوظ، مدفوعاً أساساً بعائدات المحروقات التي شكلت المورد الأساسي لتمويل الموازنة. حيث ارتبطت مستويات الإنفاق العام بشكل وثيق بتقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية، ما جعل المالية العمومية عرضة لعدم الاستقرار، ولأزمات دورية أملت بها طبيعة الاقتصاد الريعي غير المتنوع. لقد شهدت الجزائر، منذ بداية الألفية الثالثة، تغيرات جذرية في استراتيجيتها الإنفاقية، حيث تميزت الفترة الممتدة من 2000 إلى 2013 بوفرة مالية استثنائية مكّنت الدولة من تنفيذ عدة برامج طموحة للإنعاش الاقتصادي والتنمية المحلية، مثل البرنامج التكميلي لدعم النمو ومخططات الاستثمار العمومي، مما انعكس في تضاعف حجم الميزانية العامة وتوسع هيكل الإنفاق الحكومي، خاصة في قطاعات البنى التحتية، والسكن، والتعليم، والدعم الاجتماعي غير أن هذا الاتجاه التصاعدي في الإنفاق دخل منعطفاً

الفصل الثاني تطور النفقات العامة وسعر الصرف في الجزائر خلال فترة 2000-2023

حادثاً بعد سنة 2014، نتيجة لانخفاض أسعار النفط عالمياً، مما فرض ضغوطاً على الخزينة العمومية، ودفع السلطات إلى اعتماد سياسات نقدية جزئية، واللجوء إلى مصادر تمويل غير تقليدية.

إن تتبع تطور بنية النفقات العامة في الجزائر خلال هذه الفترة (2000-2023) يكشف عن تحولات في الأولويات الاقتصادية، وتغير في نسب توزيع الإنفاق بين ما هو تشغيلي وما هو استثماري، فضلاً عن تأثير الظرفية الاقتصادية الدولية والداخلية على حجم وتوجهات الميزانية. كما يعكس هذا التطور مساراً مزدوجاً: أحدهما توسعي في مرحلة الوفرة المالية، والآخر انكماشية فرضته تحديات التمويل في مرحلة ما بعد أزمة أسعار النفط. وستتم معالجة هذه التحولات من خلال مطالب هذا المبحث، التي ستتناول تطور بنية الإنفاق في الفترة الذهبية (2000-2013)، ثم في فترة الأزمة (2014-2023)، وأخيراً تأثير برامج الإنعاش والتمويل غير التقليدي على طبيعة وهيكل النفقات العامة.

2_1_1 تطور بنية الإنفاق العمومي (2000-2013)

عرفت الجزائر خلال الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى غاية 2013 توسعاً ملحوظاً في بنية الإنفاق العمومي، مدفوعاً بالتحسن الكبير في الإيرادات النفطية وارتفاع أسعار البترول في الأسواق العالمية، ما جعل الدولة تتبنى سياسة مالية توسعية. وقد ركزت هذه السياسة على تعزيز الإنفاق العام بهدف دعم التنمية الاقتصادية وتحسين مؤشرات التنمية البشرية، من خلال رفع النفقات الجارية (مثل الأجور، الدعم، التحويلات الاجتماعية) والنفقات الاستثمارية (التي شملت مشروعات البنية التحتية، الإسكان، الصحة،

الفصل الثاني تطور النفقات العامة وسعر الصرف في الجزائر خلال فترة 2000-2023

والتعليم). هذه المرحلة تُوصف بـ"مرحلة الوفرة"، حيث سَخَّرت الحكومة كل الإمكانيات المالية المتاحة لإعادة بعث الاقتصاد، خاصة بعد عقد التسعينيات الذي طُبِع بالأزمة الاقتصادية والانكماش الحاد⁴⁸.

كما يتبين من الجدول التالي، فإن النفقات الجارية ارتفعت من حوالي 800 مليار دينار سنة 2000 إلى 2300 مليار دينار سنة 2013، وهو ما يُمثِّل تضاعفًا بأكثر من مرتين. هذا الارتفاع يعكس تضخمًا هيكليًا في كتلة الأجور نتيجة التوظيف المكثف في القطاع العمومي، إلى جانب سياسة دعم واسعة شملت المواد الأساسية، الطاقة، والتعليم. أما النفقات الاستثمارية فقد قفزت من 300 مليار دينار إلى 1300 مليار دينار في نفس الفترة، وهو ما يدل على تعاظم الجهد التنموي للدولة خاصة في ظل إطلاق "برنامج دعم النمو الاقتصادي" سنة 2001، و"برنامج الإنعاش الاقتصادي" الذي رُصدت له ميزانيات

إجمالي النفقات	النفقات الاستثمارية	النفقات الجارية	السنة
1100	300	800	2000
1200	350	850	2001
1300	400	900	2002
1400	450	950	2003
1500.	500	1000	2004

⁴⁸ بنك الجزائر. التقرير السنوي 2013. الجزائر: بنك الجزائر، 2014.

الفصل الثاني تطور النفقات العامة وسعر الصرف في الجزائر خلال فترة 2000-2023

2005	1100	600	1700
2006	1200	700	1900
2007	1350	800	2150
2008	1450	900	2350
2009	1600	1050	2650
2010	1750	1100	2850
2011	1900	1150	3050
2012	2100	1200	3300
2013	2300	1300	3600

جدول رقم (1): تطور بنية النفقات العمومية في الجزائر (2000-2013) [مليار دينار جزائري]

ضخمة تجاوزت 5000 مليار دينار على مراحل متعددة⁴⁹.

ومع ذلك، فإن التركيبة الهيكلية للإنفاق العمومي لم تكن متوازنة، إذ ظلت النفقات الجارية تُشكل النسبة

الأكبر من إجمالي الإنفاق، بما يعكس طبيعة الاقتصاد الريعي المُعتمد على موارد المحروقات لتغطية

أعباء اجتماعية متنامية دون مردود إنتاجي واضح. وقد أثار هذا النمط من الإنفاق تساؤلات حول

استدامته في حال تراجع الإيرادات البترولية، وهو ما حصل فعليًا بعد سنة 2014⁵⁰.

⁴⁹ الديوان الوطني للإحصائيات. "البيانات الاقتصادية والاجتماعية 2000-2013". الجزائر ONS، www.ons.dz.

⁵⁰ وزارة المالية بقوانين المالية للفترة 2000-2013. الجزائر: وزارة المالية، www.mf.gov.dz.

الفصل الثاني تطور النفقات العامة وسعر الصرف في الجزائر خلال فترة 2000-2023

عرفت بنية النفقات العمومية في الجزائر خلال الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى 2013 توسعاً ملحوظاً نتيجة الارتفاع الكبير في الإيرادات النفطية، ما سمح للدولة بتبني سياسات مالية توسعية تمثلت في رفع النفقات الجارية والاستثمارية بشكل مستمر. فقد ارتفعت النفقات الجارية من 800 مليار دينار سنة 2000 إلى 2300 مليار دينار سنة 2013، أي بزيادة تقارب 188٪، ويُعزى هذا النمو إلى تضخم كتلة الأجور في القطاع العمومي نتيجة التوظيف الإداري المكثف، وزيادة التحويلات الاجتماعية، وتوسيع سياسات الدعم الحكومي للمواد الأساسية والطاقة. أما النفقات الاستثمارية فقد تضاعفت هي الأخرى بشكل لافت، حيث انتقلت من 300 مليار دينار إلى 1300 مليار دينار خلال نفس الفترة، وهو ما يعكس التوجه الحكومي نحو تطوير البنية التحتية وإنجاز مشاريع كبرى مثل الطريق السيار شرق-غرب، وتحديث قطاع السكن والصحة والتعليم، في إطار ما سُمي ببرامج الإنعاش الاقتصادي. ورغم أهمية هذه الديناميكية في تحقيق أهداف تنموية على المدى القصير، إلا أنَّ النمط العام للإنفاق ظل يعاني من اختلالات هيكلية، أهمها هيمنة النفقات الجارية على حساب النفقات المنتجة، مما جعل المالية العمومية عرضة للضغوط في حال تقلب أسعار النفط. ويُلاحظ من الجدول أن الإنفاق الإجمالي ارتفع بنسبة فاقت 227٪ في 13 سنة، مما يعكس هشاشة استدامة النموذج المالي الجزائري المرتبط عضوياً بالعائدات النفطية

2_1_2 تطور النفقات العامة خلال أزمة أسعار النفط (2014-2023)

شهدت الجزائر منذ سنة 2014 أزمة مالية حادة بسبب الانخفاض المفاجئ في أسعار النفط العالمية، حيث تراجع سعر البرميل من أكثر من 110 دولارات في بداية 2014 إلى أقل من 50 دولاراً في 2015، مما أدى إلى تقلص الإيرادات البترولية بشكل كبير، حيث انخفضت بنسبة تجاوزت 45٪ بين

الفصل الثاني تطور النفقات العامة وسعر الصرف في الجزائر خلال فترة 2000-2023

سنتي 2014 و2016 حسب تقارير بنك الجزائر⁵¹ نتيجة لهذا التراجع، سُجل عجز كبير في الميزانية العمومية، ما دفع الدولة إلى استنزاف صندوق ضبط الإيرادات أولاً، ثم إلى اللجوء للتمويل غير التقليدي لاحقاً بدءاً من سنة 2017، وهو ما مكن الحكومة من تمويل الإنفاق العمومي دون اللجوء إلى السوق الدولية⁵²

ورغم الأزمة، واصلت الحكومة الجزائرية اعتماد سياسة توسعية في الإنفاق العام للحفاظ على الطابع الاجتماعي للدولة وتفادي تداعيات اقتصادية واجتماعية مباشرة. فقد بلغت النفقات الجارية مستويات مرتفعة جداً، حيث قُدرت بـ 5000 مليار دينار سنة 2021، بينما لم تنخفض النفقات الاستثمارية عن 900 مليار دينار في معظم السنوات، رغم القيود المالية⁵³ تعكس هذه المؤشرات إصرار الدولة على الحفاظ على مستوى معين من الخدمات العمومية ومشاريع البنية التحتية، لكن على حساب ارتفاع عجز الموازنة وتدهور الاحتياطات النقدية.

هذا التوجه المالي اتسم بالمخاطرة، حيث لم يصاحبه إصلاح اقتصادي هيكلي يقلل من التبعية للمحروقات، كما لم تُحقق سياسة التمويل غير التقليدي النتائج المرجوة من حيث تحفيز النمو أو تقليص البطالة⁵⁴ وبالتالي، فإن السياسة المالية خلال هذه المرحلة كانت أقرب إلى معالجة آنية للأزمة منها إلى بناء بدائل تنموية مستدامة.

⁵¹ Banque d'Algérie, *Rapport Annuel 2015*, (Alger: Banque d'Algérie, 2016), 14

⁵² Ministère des Finances, *Loi de Finances 2017*, (Alger: République Algérienne Démocratique et Populaire, 2017), www.mf.gov.dz

⁵³ ONS (Office National des Statistiques), *Indicateurs macroéconomiques 2020-2023*, www.ons.dz

⁵⁴ Banque d'Algérie, *Rapport annuel sur la politique monétaire 2018*, (Alger: Banque d'Algérie, 2019), 32

الفصل الثاني تطور النفقات العامة وسعر الصرف في الجزائر خلال فترة 2000-2023

جدول رقم (2): تطور النفقات العمومية في الجزائر (2014-2023) [بالمليار دينار جزائري]

السنة	النفقات الجارية	النفقات الاستثمارية	إجمالي النفقات
2014	2400	1400	3800
2015	2700	1100	3800
2016	3100	900	4000
2017	3400	950	4350
2018	3900	1000	4900
2019	4200	950	5150
2020	4600	800	5400
2021	5000	950	5950
2022	5400	1000	6400
2023	5700	1100	6800

توضح بيانات الجدول أن الجزائر حافظت على مستويات مرتفعة من الإنفاق العام رغم الأزمة، ما يعكس

طبيعة الاقتصاد الريعي المعتمد على النفقات الجارية المرتفعة. فعلى سبيل المثال، ارتفعت النفقات

الجارية من 2400 مليار دينار سنة 2014 إلى 5700 مليار دينار سنة 2023، أي بزيادة تفوق

الفصل الثاني تطور النفقات العامة وسعر الصرف في الجزائر خلال فترة 2000-2023

137% خلال أقل من عشر سنوات⁵⁵ أما النفقات الاستثمارية فقد شهدت تذبذبًا يعكس محاولات متقطعة للتحكم في العجز دون التأثير الكبير على المشاريع الكبرى.

2_1_3 أثر برامج الإنعاش والتمويل غير التقليدي على الإنفاق العام

عرفت الجزائر، منذ بداية الألفية الثالثة، اعتمادًا متزايدًا على برامج الإنعاش الاقتصادي التي أطلقتها الحكومة بهدف تحفيز النشاط الاقتصادي وتحسين مستوى المعيشة والبنية التحتية، خاصة بعد ارتفاع عائدات النفط بين سنتي 2000 و2008. ففي هذا السياق، أطلقت الدولة برنامجين رئيسيين: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي سنة 2001، وبرنامج دعم النمو الاقتصادي سنة 2005، بإجمالي تمويل تجاوز 17 ألف مليار دينار جزائري، وُجّه معظمه إلى قطاعات السكن، النقل، التعليم، والصحة، ما ساهم في توسيع حجم الإنفاق العام بشكل ملحوظة⁵⁶. (هذه السياسات انعكست على تطور الموازنة العامة التي أصبحت تعتمد على نفقات ضخمة لتمويل المشاريع الكبرى، مما أدى إلى تحويل البنية الاقتصادية نحو نمط إنفاقي يرتكز على تدخل الدولة كمحرك رئيسي للنشاط الاقتصادي).

غير أن الأزمة النفطية لسنة 2014 غيّرت المعطى تمامًا، حيث أدت إلى انخفاض شديد في إيرادات الدولة، مما أجبر الحكومة على البحث عن بدائل لتمويل العجز المتفاقم. بعد استفاد احتياطات صندوق ضبط الإيرادات، لجأت السلطات إلى ما عُرف بسياسة التمويل غير التقليدي التي بدأت فعليًا في أكتوبر 2017، بموجب قانون معدل للنقد والقرض، سمح للخزينة العمومية بالتمويل عبر إصدار سندات لصالح بنك الجزائر⁵⁷ وقد بلغت قيمة التمويل غير التقليدي نحو 6.556 مليار دينار جزائري خلال فترة

2017-2019، ما سمح للحكومة بمواصلة التزاماتها المالية، خاصة ما يتعلق بالأجور والدعم

⁵⁵ Ministère des Finances, *Loi de Finances 2023*, www.mf.gov.dz

⁵⁶ Ministère des Finances. *Bilan du Programme de Soutien à la Croissance Économique 2005-2009*. Alger: Gouvernement Algérien, 2009

⁵⁷ Banque d'Algérie. *Rapport Annuel 2018*. Alger: Banque d'Algérie, 2019, 44

الفصل الثاني تطور النفقات العامة وسعر الصرف في الجزائر خلال فترة 2000-2023

الاجتماعي، دون اللجوء للاستدانة الخارجية ومع ذلك، فقد أفرز هذا التمويل تداعيات اقتصادية خطيرة، تمثلت في ارتفاع الكتلة النقدية، وزيادة الضغوط التضخمية، وفقدان الدينار الجزائري لقيمتة الشرائية، مما عمّق من اختلالات الميزان الاقتصادي الكلي.

من جهة أخرى، ساهمت هذه السياسات بشكل مباشر في إبقاء مستوى الإنفاق العام مرتفعاً رغم التراجع الحاد في الموارد الحقيقية. إذ لم يصاحب برامج الإنعاش أو التمويل غير التقليدي أي إصلاح هيكلي جذري أو تنويع فعلي لقاعدة الاقتصاد الوطني، ما جعل النفقات الحكومية تستمر في مسارها التصاعدي دون أن تخلق ديناميكية إنتاجية مستدامة،⁵⁸ في الواقع، ورغم أن التمويل غير التقليدي مكّن من تقادي أزمة سيولة خانقة، إلا أنه ساهم في تضخيم حجم النفقات الجارية، وزاد من تبعية الاقتصاد إلى الإنفاق العمومي بدل تشجيع المبادرة والاستثمار الخاص. وبهذا، فإن أثر هذه البرامج على الإنفاق العام كان مزدوجاً: توسعي على المدى القصير، لكنه هش ومكلف على المدى الطويل في ظل غياب إصلاحات اقتصادية فعالة.

⁵⁸ Sahnoune, Rachid. "L'impact du financement non conventionnel sur les équilibres macroéconomiques en Algérie." *Revue des Sciences Économiques et de Gestion*, vol. 18, no. 3, 2021, pp. 55

الفصل الثاني تطور النفقات العامة وسعر الصرف في الجزائر خلال فترة 2000-2023

2_2 تطور سعر الصرف في الجزائر

تمهيد:

يُعد سعر الصرف أحد المؤشرات الاقتصادية الكلية الحيوية، حيث يعكس الوضع المالي والاقتصادي لأي دولة، ويؤثر بشكل مباشر على التبادلات التجارية، الاستثمارات، ومستوى الأسعار المحلية. وقد شهد سعر صرف الدينار الجزائري خلال الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى سنة 2023 تطورات متباينة، تأثرت بمجموعة من العوامل الهيكلية والظرفية، أبرزها تقلبات أسعار النفط، التغيرات في الاحتياطات الخارجية، ومستوى التضخم المحلي، بالإضافة إلى السياسات النقدية المتبعة من طرف بنك الجزائر. ومنذ بداية الألفية، انتهجت الجزائر سياسة صرف مرنة وموجهة، تركز على تدخل البنك المركزي في سوق الصرف من أجل الحفاظ على نوع من الاستقرار النسبي، دون اعتماد تعويم كامل للدينار. غير أن الواقع العملي أظهر أن سعر الصرف الرسمي غالبًا ما كان بعيدًا عن السعر الموازي، ما أدى إلى خلق سوق صرف غير رسمية نشطة عكست في كثير من الأحيان القيمة الحقيقية للعملة. وقد كان لهذه الديناميكية تأثير بالغ على التجارة الخارجية، الميزان التجاري، والاستقرار المالي، مما جعل من مسألة تطور سعر الصرف موضوعًا حيويًا يستحق التحليل والتمحيص

لذلك، يتناول هذا المبحث مسار تطور سعر الصرف في الجزائر عبر محاور متعددة تشمل سياسة الصرف المعتمدة، الفروقات بين السعر الرسمي والموازي، والعوامل المؤثرة في تحديد قيمة الدينار خلال أكثر من عقدين.

الفصل الثاني تطور النفقات العامة وسعر الصرف في الجزائر خلال فترة 2000-2023

2_2_1: سياسة الصرف المتبعة من طرف بنك الجزائر

أولاً: الإطار العام لسياسة الصرف في الجزائر

تُعد سياسة الصرف أحد الأدوات الجوهرية التي يعتمد عليها بنك الجزائر لتحقيق التوازن الاقتصادي والنقدي، حيث تهدف هذه السياسة إلى التحكم في تدفقات العملات الأجنبية وضبط سعر الصرف بما يخدم استقرار العملة الوطنية، الدينار الجزائري. ومنذ التسعينيات، وخصوصاً بعد الإصلاحات الاقتصادية التي أعقبت الأزمة المالية لسنة 1986، اعتمدت الجزائر تدريجياً نظاماً أكثر مرونة في إدارة الصرف، مرتكزاً على تحرير نسبي لسوق الصرف، مع الإبقاء على رقابة الدولة عليه عبر بنك الجزائر. فقد تم الانتقال من نظام صرف ثابت إلى نظام صرف أكثر مرونة يقوم على "التعويم المدار" منذ سنة 1994، في إطار برامج التكيف الهيكلي التي فرضها صندوق النقد الدولي⁵⁹ ويُمارس بنك الجزائر دوره الرقابي في هذا السياق من خلال تدخلاته اليومية في سوق ما بين البنوك للعملات الأجنبية، لتوجيه سعر الصرف نحو المستويات التي تحقق التوازن الداخلي والخارجي دون السماح باضطرابات كبيرة قد تؤثر على الاقتصاد الكلي.

يعتمد بنك الجزائر على مجموعة من الأدوات لتنفيذ سياسة الصرف، أبرزها التدخل المباشر في سوق الصرف لشراء أو بيع العملات الأجنبية، إلى جانب التحكم في احتياطات الصرف وتنظيم عمليات التصدير والاستيراد. ويلعب البنك دور "صانع السوق" في سوق ما بين البنوك، حيث يحدد أسعار الشراء والبيع للدينار الجزائري مقابل العملات الأجنبية، خصوصاً الدولار الأمريكي واليورو، وذلك وفقاً لمستويات

⁵⁹ Bouaziz, Mohamed. *La politique de change en Algérie: évolution et perspectives*. Alger:

الفصل الثاني تطور النفقات العامة وسعر الصرف في الجزائر خلال فترة 2000-2023

العرض والطلب على العملة الأجنبية في السوق المحلي. وقد ساهمت هذه السياسة في استقرار سعر الصرف خلال فترات معينة، لكنها أظهرت هشاشة واضحة في أوقات الأزمات مثل أزمة أسعار النفط (2014) أو جائحة كورونا (2020)، حين شهد الدينار تراجعًا ملحوظًا نتيجة تراجع العائدات من المحروقات⁶⁰ كما يستخدم بنك الجزائر كذلك أدوات تنظيمية مثل فرض القيود على التحويلات الجارية والرأسمالية، بالإضافة إلى تنظيم تراخيص البنوك فيما يخص تمويل العمليات التجارية الخارجية.

ثانيا: تحديات سياسة الصرف والآفاق المستقبلية

تواجه سياسة الصرف المتبعة من طرف بنك الجزائر تحديات متعددة، تتعلق بالخصوص بتذبذب أسعار النفط، التي تمثل المصدر الأساسي للعملة الصعبة، بالإضافة إلى ضعف تنوع الاقتصاد الوطني وارتفاع مستوى الواردات مقارنة بالصادرات. هذا الوضع يؤدي إلى ضغوط مستمرة على ميزان المدفوعات وسعر صرف الدينار، مما يضطر بنك الجزائر للتدخل بانتظام للحفاظ على الاستقرار النقدي. وفي ظل التوجهات الجديدة نحو تنويع الاقتصاد وتعزيز الاستثمار خارج قطاع المحروقات، من المتوقع أن يعاد النظر في سياسة الصرف، بما يضمن مزيدًا من المرونة والاستجابة للمتغيرات الاقتصادية العالمية، مع المحافظة على التوازنات الكبرى. ويرى خبراء أن اعتماد نظام صرف مرن تدريجيًا، مدعوم بإصلاحات هيكلية في المالية العمومية وتحسين مناخ الأعمال، قد يسهم في تقوية الدينار وتعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني على المدى المتوسط والطويل⁶¹، لذلك، فإن مستقبل سياسة الصرف في الجزائر سيكون رهينًا

⁶⁰ Boudiaf, Kamel. *La politique monétaire et de change en Algérie*. Oran: Editions Economica, 2020 p113

⁶¹ Benachenhou, Abdelatif. *Politique de change et développement économique en Algérie*. Alger: ENAG, 2019 p92

الفصل الثاني تطور النفقات العامة وسعر الصرف في الجزائر خلال فترة 2000-2023

بمدى قدرة السلطات على التحكم في مصادر التمويل بالعملة الأجنبية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي.

2_2_2: تطور سعر الصرف الرسمي و الموازي (2000_2023)



الرسم البياني الذي يوضح تطور سعر الصرف الرسمي للدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي من

سنة 2000 إلى 2023.

تحليل الرسم البياني:

✓ الفترة 2000-2008: تميزت هذه المرحلة باستقرار نسبي في سعر الصرف، إذ ظلّ السعر

يتراوح بين 64 إلى 80 دينارًا للدولار، نتيجة استقرار أسعار النفط وتحسن المداخيل العمومية،

وهو ما عزز من قوة الدينار نسبيًا أمام الدولار.

الفصل الثاني تطور النفقات العامة وسعر الصرف في الجزائر خلال فترة 2000-2023

✓ **الفترة 2009-2014:** بدأ يظهر تراجع تدريجي في قيمة الدينار، خاصة مع الأزمة المالية

العالمية وانخفاض الطلب على النفط. سجّل الدينار خلال هذه الفترة متوسطاً يفوق 80 ديناراً

للدولار، ما يعكس بداية الضغوطات الاقتصادية على العملة الوطنية.

✓ **الفترة 2015-2023:** شهدت هذه المرحلة تراجعاً كبيراً في قيمة الدينار، حيث تجاوز حاجز

100 دج/دولار سنة 2015 وبلغ ذروته بـ137.22 دج/دولار سنة 2022. هذا الانخفاض الحاد

يرتبط بانخفاض أسعار النفط، وزيادة العجز التجاري، وضعف التنويع الاقتصادي، ما دفع بنك

الجزائر إلى اعتماد سياسات صرف مرنة للحفاظ على الاحتياطي الأجنبي وتقليص العجز

الخارجي.

شهد سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي تحولات ملحوظة خلال الفترة الممتدة من سنة

2000 إلى سنة 2023. في بداية الألفية، كان الدينار يتمتع نسبياً بقيمة أكثر استقراراً، إذ بلغ متوسط

سعر الصرف نحو 75.26 ديناراً للدولار في عام 2000. لكن مع مرور الوقت، بدأت الضغوط

الاقتصادية وانخفاض أسعار النفط العالمية، التي تُعد المصدر الرئيسي للعملة الصعبة في الجزائر، تُلقي

بظلالها على قيمة الدينار. فقد اتخذت السلطات النقدية سياسة تعويم مُوجّه تدريجي، مما أدى إلى تآكل

مستمر في قيمة العملة الوطنية خلال العقدين الأخيرين⁶²

في منتصف الفترة، وتحديداً سنة 2015، بلغ متوسط سعر الصرف الرسمي نحو 100.46 ديناراً

للدولار، متأثراً بانخفاض أسعار النفط بعد أزمة 2014، إضافة إلى التحديات الهيكلية في الاقتصاد

⁶² World Bank, "Official Exchange Rate (LCU per US\$, Period Average) – Algeria," <https://data.worldbank.org/indicator/PA.NUS.FCRF?locations=DZ>.

الفصل الثاني تطور النفقات العامة وسعر الصرف في الجزائر خلال فترة 2000-2023

الوطني. وقد لجأ بنك الجزائر إلى ضبط السيولة عبر أدوات السياسة النقدية، لكنه لم يتمكن من احتواء التدهور التدريجي لسعر الصرف.⁶³ هذا التراجع انعكس سلبيًا على القدرة الشرائية للمواطن الجزائري، ورفع من تكاليف الاستيراد، خاصة في ظل تزايد الطلب على المنتجات المستوردة وضعف الإنتاج المحلي. بحلول سنة 2023، بلغ متوسط سعر الصرف نحو 135.51 دينارًا للدولار، ما يعكس تراجعًا كبيرًا في قيمة الدينار مقارنة ببداية الألفية. ورغم بعض محاولات التثبيت الظاهري، فإن التوجه العام ظل انخفاضيًا بسبب استمرار الاختلالات الاقتصادية، وغياب تنويع حقيقي في مصادر الدخل الوطني. من المتوقع أن تبقى آفاق سعر الصرف مرتبطة بقدرة الجزائر على إجراء إصلاحات هيكلية، وتنويع صادراتها بعيدًا عن الاعتماد المفرط على المحروقات

2_2_3 العوامل المؤثرة على سعر الصرف الجزائري

يتأثر سعر صرف الدينار الجزائري بمجموعة من العوامل الاقتصادية والمالية الداخلية والخارجية. ويُعدّ العامل الأكثر أهمية هو ميزان المدفوعات، وبوجه خاص ميزان الحساب الجاري، الذي يعكس علاقة الجزائر التجارية مع بقية العالم. بما أن الاقتصاد الجزائري يعتمد بشكل كبير على صادرات المحروقات، فإن تغيرات أسعار النفط في الأسواق العالمية تلعب دورًا محوريًا في تحديد حجم تدفق العملة الصعبة، وبالتالي التأثير المباشر على سعر الصرف. فعندما ترتفع أسعار النفط، تزداد عائدات التصدير، مما يرفع

⁶³ Bank of Algeria, Quarterly Statistical Bulletin No. 61 (November 2023), <https://www.bank-of-algeria.dz/wp-content/uploads/2023/11/Bulletin-n%C2%B061-English.pdf>.

الفصل الثاني تطور النفقات العامة وسعر الصرف في الجزائر خلال فترة 2000-2023

من احتياطات النقد الأجنبي ويقوي الدينار. أما في فترات الانخفاض، فإن العجز في الحساب الجاري يؤدي إلى ضغوط على العملة الوطنية⁶⁴

إلى جانب العوامل الخارجية، تلعب السياسة النقدية لبنك الجزائر دوراً رئيسياً في ضبط سعر الصرف الرسمي. يتبع البنك سياسة سعر صرف مُدار (managed float) تسمح له بالتدخل في سوق الصرف حسب الحاجة من أجل الحفاظ على التوازن بين الاستقرار النقدي ومرونة السوق. وقد استخدم البنك أدوات متعددة لتحقيق ذلك، منها إدارة السيولة، تحديد أسعار الفائدة، وتعديل نسب الاحتياطي الإلزامي⁶⁵ كما يتأثر سعر الصرف بمستوى التضخم الداخلي؛ إذ إن ارتفاع الأسعار في السوق المحلية مقارنة بالخارج يؤدي إلى تراجع القدرة التنافسية للمنتجات الجزائرية، مما يزيد من الطلب على العملات الأجنبية ويضعف الدينار.

علاوة على ذلك، تُساهم الثقة في الاقتصاد الوطني، والاستقرار السياسي، والتوقعات المستقبلية في تشكيل تحركات سعر الصرف. فعندما يسود عدم اليقين السياسي أو الاقتصادي، يعتمد الأفراد والشركات إلى تحويل مدخراتهم نحو العملات الأجنبية كملاذ آمن، وهو ما يفاقم الضغط على سوق الصرف.⁶⁶ من جهة أخرى، فإن حجم السوق السوداء للعملات في الجزائر يشكّل عنصراً غير رسمي لكنه مؤثر، حيث يعكس الفجوة بين السعر الرسمي وسعر السوق الموازية، ويشير في كثير من الأحيان إلى ضغوط حقيقية على العملة الوطنية لا تعكسها السوق الرسمية بالكامل.⁶⁷ وبذلك فإن سعر صرف الدينار الجزائري ليس

⁶⁴ World Bank, "Algeria: Current Account Balance (% of GDP),"

<https://data.worldbank.org/indicator/BN.CAB.XOKA.GD.ZS?locations=DZ>

⁶⁵ Bank of Algeria, "Monetary Policy Instruments," <https://www.bank-of-algeria.dz> (accessed May 2024)

⁶⁶ Mohamed Hachemaoui, "The Political Economy of Exchange Rate in Algeria," Revue Tiers Monde, No. 235 (2018): 101

⁶⁷ International Monetary Fund, "Algeria: 2022 Article IV Consultation Report," IMF Country Report No. 22/75, <https://www.imf.org>

الفصل الثاني تطور النفقات العامة وسعر الصرف في الجزائر خلال فترة 2000-2023

فقط نتيجة مباشرة للتغيرات الاقتصادية، بل هو أيضًا انعكاس لثقة المجتمع والمستثمرين في الاقتصاد الكلي والسياسات العامة للدولة.

2_3 تحليل العلاقة بين تطور النفقات العامة وسعر الصرف في الجزائر

تمهيد: يُعد فهم العلاقة بين النفقات العامة وسعر الصرف من المواضيع الحيوية في الاقتصاد الكلي، لما لهذه العلاقة من آثار مباشرة وغير مباشرة على الاستقرار الاقتصادي والنمو في الدول النامية على وجه الخصوص. فالإنفاق العمومي يُعتبر أداة رئيسية في السياسة المالية التي تعتمد عليها الدولة لتحفيز الاقتصاد، في حين يُمثل سعر الصرف أحد أبرز مؤشرات السياسة النقدية، كونه يؤثر على التوازن الخارجي، والتجارة الدولية، ومستوى الأسعار المحلية. ويُشكل التفاعل بين هذين المتغيرين مجالًا معقدًا يتأثر بعدة عوامل داخلية وخارجية، كالسياسات الاقتصادية، وأسعار النفط، ومعدلات التضخم، والتغيرات الجيوسياسية. وفي السياق الجزائري، تكتسي هذه العلاقة أهمية خاصة نظرًا لاعتماد الاقتصاد بدرجة كبيرة على صادرات المحروقات التي تدرّ العملة الصعبة وتؤثر بشكل مباشر على سعر الصرف، وبالتالي على قدرة الدولة على الإنفاق. فعلى مدار العقود الماضية، شهدت الجزائر تقلبات ملحوظة في أسعار النفط، ما انعكس على حجم النفقات العامة من جهة، وعلى قيمة الدينار الجزائري من جهة أخرى، وهو ما يُبرز ضرورة تحليل هذه العلاقة لفهم آليات تأثير كل من النفقات العامة وسعر الصرف على بعضهما البعض.

من هذا المنطلق، يسعى هذا المبحث إلى تحليل هذه العلاقة في السياق الجزائري، من خلال تتبع تطور كل من النفقات العامة وسعر الصرف خلال الفترة المعنية بالدراسة، مع محاولة فهم الاتجاهات العامة، واستكشاف ما إذا كانت العلاقة بينهما طردية أم عكسية، وإبراز العوامل التي قد تساهم في تفسير هذا التفاعل بين السياسة المالية والنقدية.

الفصل الثاني تطور النفقات العامة وسعر الصرف في الجزائر خلال فترة 2000-2023

2_3_1 التباين بين فترتي الوفرة والضغط المالي في الجزائر (مقارنة بين مرحلتين)

شهد الاقتصاد الجزائري منذ مطلع الألفية الثالثة مرحلتين مالتين متباينتين من حيث مستوى الإيرادات والنفقات العمومية، وتأثيرهما على استقرار العملة الوطنية. الفترة الأولى، والتي يمكن وصفها بـ"فترة الوفرة المالية"، امتدت تقريباً من عام 2000 إلى عام 2008، حيث استقادت الجزائر من طفرة أسعار النفط في الأسواق العالمية، مما مكّنها من تحقيق فوائض مالية مريحة وارتفاع كبير في احتياطات النقد الأجنبي. هذه الوفرة انعكست على حجم الإنفاق الحكومي، الذي شهد قفزات ملحوظة، إذ ارتفعت النفقات العمومية من نحو 16,945 مليون يورو سنة 2000 إلى أكثر من 45,759 مليون يورو سنة 2008، أي بزيادة تفوق 170% خلال أقل من عقد⁶⁸ وفي المقابل، تحسّن سعر صرف الدينار الجزائري نسبياً في هذه الفترة، حيث تراجع من 75.26 ديناراً للدولار في 2000 إلى 64.58 ديناراً في 2008، مما يعكس استقراراً نقدياً مدعوماً بتدفق قوي للعملة الصعبة⁶⁹

أما الفترة الثانية، الممتدة تقريباً من عام 2014 إلى 2023، فقد تميزت بما يمكن تسميته بـ"مرحلة الضغط المالي"، نتيجة للانخفاض الحاد في أسعار النفط ابتداءً من منتصف عام 2014، الأمر الذي أدى إلى تراجع عائدات الجزائر من المحروقات، المصدر الأساسي للعملة الصعبة. ورغم هذا التراجع في الموارد، استمر الإنفاق الحكومي في الارتفاع، إذ بلغت النفقات العمومية نحو 66,435 مليون يورو سنة 2014 ووصلت إلى ما يقارب 84,479 مليون يورو في سنة 2023⁷⁰ هذا الإنفاق المرتفع في ظل تراجع الإيرادات

⁶⁸ Country Economy, "Algeria Government Expenditure,"

<https://countryeconomy.com/government/expenditure/algeria>

⁶⁹ Index Mundi, "Algeria - Official Exchange Rate," <https://www.indexmundi.com/facts/algeria/official-exchange-rate>

⁷⁰ Ibid.

الفصل الثاني تطور النفقات العامة وسعر الصرف في الجزائر خلال فترة 2000-2023

خلق فجوة تمويلية وعجزًا متزايدًا في الميزانية العمومية، وهو ما انعكس سلبيًا على سعر صرف الدينار الذي عرف تدهورًا واضحًا، إذ بلغ نحو 80.58 دينارًا للدولار سنة 2014، ثم وصل إلى 135.06 دينارًا للدولار سنة 2021⁷¹

تُظهر هذه المقارنة بين الفترتين أن السياسة المالية في الجزائر لم تكن مرنة بما يكفي لمواجهة تقلبات السوق النفطية، حيث استمرت الدولة في نفس نمط الإنفاق المرتفع حتى خلال فترات الانكماش، ما أدى إلى تفاقم الاختلالات الاقتصادية والمالية. كما يتضح أن سعر صرف الدينار الجزائري كان أكثر حساسية خلال فترة الضغط المالي، حيث لم تعد العائدات كافية لدعم العملة الوطنية، مما أدى إلى تراجعها بشكل ملحوظ مقارنة بفترة الوفرة. إن هذا التباين يعكس بوضوح مدى ارتباط النفقات العمومية في الجزائر بمداخل المحروقات، وأثرها المباشر وغير المباشر على استقرار سعر الصرف.

2_3_2 تحليل بيانات الإنفاق وسعر الصرف باستخدام المنهج البياني

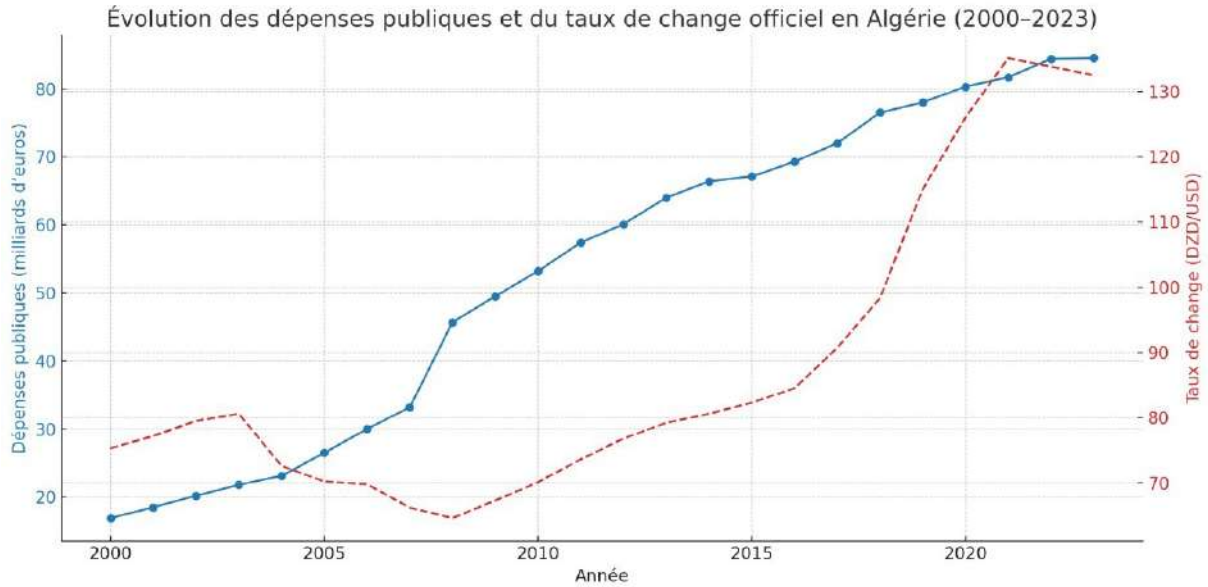
يُعدّ المنهج البياني أداة فعالة لتحليل العلاقة بين الإنفاق العمومي وسعر صرف العملة الوطنية، من خلال تتبع الاتجاهات التاريخية والمقارنة بين الفترات الزمنية. بالاستناد إلى البيانات المتوفرة من البنك الدولي وبنك الجزائر، يمكن استخلاص مجموعة من المؤشرات التي توضح طبيعة هذه العلاقة في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى سنة 2023. ويظهر المسار البياني للنفقات العمومية (المقدّرة باليورو أو بالدينار) خلال هذه الفترة اتجاهًا تصاعديًا شبه مستمر، بغضّ النظر عن وضعية السوق النفطية أو مستويات النمو، حيث تجاوزت النفقات في أغلب السنوات 60 ألف مليون يورو، خصوصًا بعد سنة 2010، مما يعكس نهجًا توسعيًا مستمرًا في المالية العامة.⁷²

⁷¹ World Bank, "Official Exchange Rate (LCU per US\$, period average) – Algeria,"

<https://data.worldbank.org/indicator/PA.NUS.FCRF?locations=DZ>

⁷² Bank of Algeria, "Bulletin Statistique Trimestriel," <https://www.bank-of-algeria.dz/>

الفصل الثاني تطور النفقات العامة وسعر الصرف في الجزائر خلال فترة 2000-2023



في المقابل، يُظهر المنحنى البياني لسعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي اتجاهًا عكسيًا، حيث تراجع الدينار تدريجيًا من 75.26 دج/دولار سنة 2000 إلى 135.06 دج/دولار في 2021، وهو ما يدل على انخفاض القدرة الشرائية للعملة الوطنية بنسبة تتجاوز 79% خلال هذه الفترة⁷³ ويرتبط هذا التراجع، وفق التحليل البياني، بارتفاع مستمر في النفقات العمومية، خاصة خلال السنوات التي شهدت ضغوطًا مالية أو تراجعًا في الإيرادات النفطية، حيث حاولت الحكومة امتصاص الأثر الاجتماعي عبر توسيع النفقات، وهو ما ضاعف من عجز الموازنة وزاد الضغط على الاحتياطات النقدية، وبالتالي دفع سعر الصرف نحو الهبوط.⁷⁴

⁷³ Index Mundi, "Algeria - Official Exchange Rate," <https://www.indexmundi.com/facts/algeria/official-exchange-rate>

⁷⁴ World Bank, "Official Exchange Rate (LCU per US\$, period average) – Algeria," <https://data.worldbank.org/indicator/PA.NUS.FCRF?locations=DZ>

الفصل الثاني تطور النفقات العامة وسعر الصرف في الجزائر خلال فترة 2000-2023

عند مطابقة المنحنيات الزمنية للمتغيرين (الإنفاق وسعر الصرف)، نلاحظ وجود علاقة طردية غير مباشرة: كلما ارتفع حجم النفقات، خصوصًا في غياب تمويل داخلي إنتاجي، إلا وتزايد الطلب على العملة الأجنبية لتغطية واردات السلع والخدمات، مما ينعكس في انخفاض قيمة الدينار. ويتجلى هذا الارتباط البياني بشكل واضح بعد سنة 2014، حيث تراجعت أسعار النفط عالميًا، لكن الدولة الجزائرية حافظت على نفس نسق الإنفاق تقريبًا، مما أدى إلى تسارع وتيرة تدهور الدينار. كما يتضح من ذلك أن السياسة المالية لم تواكب التحولات في سوق الصرف، مما أضعف فعالية السياسة النقدية في ضبط استقرار العملة. هذا التحليل البياني يؤكد أن تثبيت سعر الصرف أو التحكم فيه لا يمكن أن يكون فعالًا دون مراجعة جذرية في بنية النفقات العمومية، والتوجه نحو الإنفاق المنتج، وتحقيق توازن هيكلي بين الإيرادات والنفقات. كما يعزز هذا الاتجاه أهمية إدماج أدوات التحليل البياني في تقييم فعالية السياسات الاقتصادية، نظرًا لقدرتها على الكشف البصري عن علاقات خفية بين المتغيرات الاقتصادية.

2_3_3 تفسير العلاقة بين تطور النفقات العامة وسعر الصرف في الجزائر

أولاً: تطور النفقات العامة في الجزائر

شهدت الجزائر خلال العقود الأخيرة، خصوصًا منذ مطلع الألفية الجديدة، ارتفاعًا كبيرًا في حجم النفقات العامة، نتيجة لوفرة الموارد المالية المتأتية من صادرات المحروقات، والتي شكلت العمود الفقري لتمويل الخزينة العمومية. وقد اعتمدت الحكومة الجزائرية على هذه الموارد لتمويل خطط وبرامج التنمية، منها برامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) والمخططات الخماسية (2005-2009 و 2010-2014)، والتي تركزت على مشاريع البنية التحتية، الدعم الاجتماعي، وتحسين مستويات المعيشة. هذا

الفصل الثاني تطور النفقات العامة وسعر الصرف في الجزائر خلال فترة 2000-2023

الإنفاق الكبير ساهم في تحريك العجلة الاقتصادية لكنه خلق تبعية مزمنة للإيرادات النفطية، وهو ما جعل

السياسة المالية تتسم بعدم الاستقرار الهيكلي والمرونة المحدودة في التكيف مع الصدمات الخارجية⁷⁵

مع تراجع أسعار النفط ابتداء من منتصف سنة 2014، دخلت المالية العمومية الجزائرية في دوامة

من العجز المزمن. فقد أدّى الانخفاض الكبير في العائدات البترولية إلى صعوبة تمويل نفس مستويات

الإنفاق السابقة، مما دفع الحكومة إلى اللجوء إلى إجراءات تقشفية نسبية، كإلغاء أو تجميد بعض المشاريع،

وتقليص حجم الدعم الموجه للمواد الأساسية والطاقة. ورغم هذه الإجراءات، بقيت النفقات العمومية مرتفعة

نسبيًا، نظرًا للضغط الاجتماعي والسياسي المرتبط بطبيعة الاقتصاد الريعي⁷⁶

في السنوات الأخيرة، سعت الجزائر إلى إعادة هيكلة المالية العمومية عن طريق إصلاح نظام الدعم،

وتوسيع القاعدة الجبائية خارج قطاع المحروقات. إلا أن هذه الجهود بقيت محدودة في تأثيرها نظرًا لبطء

تنفيذ الإصلاحات، وضعف نجاعة الإنفاق العام. فلا تزال الميزانية الجزائرية تعتمد بنسبة كبيرة على العائدات

النفطية، مما يجعلها عرضة للتقلبات الخارجية، ويحد من قدرتها على التحكم في ديناميكية الإنفاق بصورة

مرنة ومستدامة⁷⁷

ثانيًا: ديناميكية سعر الصرف في الجزائر

يعتمد سعر صرف الدينار الجزائري على نظام شبه موجه، حيث تلعب السلطة النقدية (بنك الجزائر)

دورًا محوريًا في تحديد مستوياته من خلال تدخلات منتظمة في سوق الصرف. وعلى الرغم من أن هذا

النظام يمنح قدرًا من الاستقرار الاسمي للعملة، إلا أنه يجعلها في كثير من الأحيان غير معبرة عن قيمتها

الحقيقية، خاصة عندما تكون هناك اختلالات في ميزان المدفوعات أو ضغوط تضخمية داخلية⁷⁸

⁷⁵ بن عيو، سامية. "أثر الإنفاق العام على مؤشرات الاقتصاد الكلي في الجزائر"، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، العدد 12، 2018

⁷⁶ وزارة المالية الجزائرية، "تقرير تنفيذ الميزانية"، 2020

⁷⁷ جدي، عبد المالك. "إصلاحات السياسة المالية في الجزائر"، المجلة الجزائرية للاقتصاد التطبيقي، العدد 15، 2021

⁷⁸ بنك الجزائر، "التقرير السنوي حول الوضعية النقدية"، 2022.

الفصل الثاني تطور النفقات العامة وسعر الصرف في الجزائر خلال فترة 2000-2023

بالمقابل، مع تراجع هذه الإيرادات، تصبح العملة الوطنية تحت ضغط شديد، حيث تتناقص السيولة من النقد الأجنبي، ويرتفع الطلب عليه من أجل تمويل الاستيراد، مما يضطر البنك المركزي إلى تخفيض قيمة الدينار تدريجياً لامتصاص هذه الضغوط. وقد شهدت الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2015 إلى 2021 سلسلة من تخفيضات الدينار مقابل الدولار واليورو، ما أدى إلى انخفاض القدرة الشرائية وارتفاع كلفة الواردات⁷⁹

كما أن هناك تأثيراً مهماً لسوق الصرف غير الرسمي، الذي يُعد مؤشراً موازاً لسعر الصرف الحقيقي. ففي كثير من الأحيان، يكون الفرق بين السعر الرسمي والسعر الموازي كبيراً، وهو ما يعكس الفجوة بين العرض والطلب الحقيقي للعملة الصعبة. هذه الظاهرة تزيد من تشوهات السوق وتضعف من فعالية السياسة النقدية الرسمية⁸⁰

ثالثاً: العلاقة التفاعلية بين النفقات العامة وسعر الصرف

إن النفقات العامة تؤثر بشكل مباشر وغير مباشر في سعر الصرف، خاصة عندما تتوجه هذه النفقات إلى قطاعات ترتبط بالخارج، مثل الاستيراد أو المشاريع التي تتطلب تحويلات كبيرة بالعملة الأجنبية. فكلما زاد حجم الإنفاق العام الموجه نحو استيراد التجهيزات أو المواد الخام، ارتفع الطلب على العملة الصعبة، مما يخلق ضغطاً على احتياطي الصرف ويؤدي إلى تراجع قيمة العملة الوطنية⁸¹

⁷⁹ IMF. Algeria: Staff Report for the 2022 Article IV Consultation. Washington, 202

⁸⁰ مراد، عبد الحفيظ. "الاقتصاد الموازي وسوق العملة في الجزائر"، مجلة الاقتصاد المغربي، 2020.

⁸¹ بوعلام، نسرین. "أثر الانفاق الحكومي على سعر الصرف في الجزائر"، دراسات اقتصادية، 2019.

الفصل الثاني تطور النفقات العامة وسعر الصرف في الجزائر خلال فترة 2000-2023

في المقابل، يؤدي انخفاض سعر صرف الدينار إلى ارتفاع أسعار الواردات، وبالتالي إلى زيادة في التكاليف العمومية، خصوصًا إذا استمرت الدولة في دعم بعض المواد أو في تنفيذ مشاريع مكلفة بالدينار. وهذا يُولد حلقة مفرغة: الإنفاق العام يضغط على سعر الصرف، وانخفاض سعر الصرف يزيد من تكاليف الإنفاق، مما يفرض إما مزيدًا من الإنفاق أو تقليصًا في حجمه، وكلتا الحالتين لهما تأثير سلبي على الاستقرار الاقتصادي⁸²

الأخطر من ذلك أن ضعف التحكم في هذه العلاقة يؤدي إلى فقدان الثقة في العملة الوطنية، وبالتالي يندفع الفاعلون الاقتصاديون نحو تحويل مدخراتهم إلى عملات أجنبية أو استثمارات خارجية، مما يعمق أزمة الصرف. وفي غياب إنتاج وطني قادر على تعويض الاستيراد، فإن هذه الديناميكية تؤدي إلى تآكل الاحتياطات وتقلبات حادة في السوق⁹.

رابعاً: التحولات الحديثة وسعي الجزائر نحو تنويع الاقتصاد

أدركت السلطات الجزائرية، خاصة بعد أزمة أسعار النفط في 2014، أن نموذجها الاقتصادي المعتمد على الربيع البترولي لم يعد قابلاً للاستمرار. وبدأت تطرح بشكل متزايد خطابات حول ضرورة تنويع الاقتصاد وتوسيع القاعدة الإنتاجية. وقد تم إطلاق عدة برامج وإصلاحات تهدف إلى تقليص الاعتماد على النفط من خلال دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تشجيع الفلاحة، وتطوير الصناعة التحويلية، لكنها بقيت في مجملها محدودة التأثير نتيجة لضعف البنية التحتية المؤسساتية والبيروقراطية⁸³

⁸²OPEC Annual Statistical Bulletin, 2022

⁸³حنون، فاطمة الزهراء. "الطلب على العملات الأجنبية في ظل الاختلالات الخارجية"، الملتقى الدولي للاقتصاد الكلي، جامعة باتنة، 2021

الفصل الثاني تطور النفقات العامة وسعر الصرف في الجزائر خلال فترة 2000-2023

كما قامت الحكومة بتعديل سياساتها المالية والنقدية تدريجيًا، إذ خفضت بعض أوجه الدعم، وحرّرت تدريجيًا سعر الصرف الرسمي عبر آلية "التعويم المدار". وقد سعت هذه السياسة إلى جعل الدينار يعكس القيمة الحقيقية للاقتصاد، وتحفيز الصادرات خارج المحروقات، مع الحفاظ على الاستقرار الاجتماعي. إلا أن هذه السياسة واجهت تضخمًا مفرطًا، مما زاد من معاناة الفئات الضعيفة وحدّ من النتائج الإيجابية المنتظرة.⁸⁴

وعلى الرغم من التوجهات الجديدة، لا تزال نتائج هذه الإصلاحات محدودة. فمداخل الصادرات خارج المحروقات لم تشهد زيادة ملموسة، وسوق الشغل يعاني من هشاشة واضحة، في ظل تراجع دور الدولة كمحرك رئيسي للنمو. لذلك، فإن تنويع الاقتصاد ليس مجرد إجراء تقني أو إصلاحي، بل يحتاج إلى رؤية متكاملة تشمل إصلاحات مؤسساتية، قانونية، ومالية، بالإضافة إلى تغيير نمط التفكير الاقتصادي لدى صانعي القرار.⁸⁵

خامساً: تحليل اقتصادي للعلاقة

من منظور الاقتصاد الكلي، العلاقة بين النفقات العامة وسعر الصرف تمرّ عبر آليات معروفة، من أبرزها تأثير النفقات على الطلب الكلي، الميزان التجاري، واحتياطي الصرف. فعندما ترتفع النفقات العمومية بشكل مفرط دون أن يقابلها إنتاج محلي كافٍ، يزداد الاعتماد على الواردات، مما يؤدي إلى عجز في الميزان التجاري، وبالتالي إلى ضغط على سعر الصرف.⁸⁶

⁸⁴ وزارة الصناعة، "خطة إنعاش الاستثمار 2021-2025".

⁸⁵ Algeria Economic Update, 2021

⁸⁶ Dornbusch, R., Fischer, S., & Startz, R. Macroeconomics, 11th Edition. McGraw-Hill, 2010

الفصل الثاني تطور النفقات العامة وسعر الصرف في الجزائر خلال فترة 2000-2023

في الجزائر، لا تقتصر هذه العلاقة على الجانب الاقتصادي البحت، بل تتداخل معها اعتبارات اجتماعية وسياسية، مما يجعل من الصعب ضبط النفقات العمومية أو تحرير سعر الصرف بشكل كامل. فالدولة لا تزال تلعب دورًا مركزيًا في الاقتصاد، سواء كمول أو كمشغل، وهذا يجعل كل تغيير في السياسة الاقتصادية محفوفًا بمخاطر اجتماعية⁸⁷

أخيرًا، يمكن القول إن الجزائر بحاجة إلى إصلاح هيكلي شامل يمس طبيعة العلاقة بين الدولة والسوق، ويعيد النظر في فلسفة الإنفاق العمومي، ويمنح الاستقلالية اللازمة للسياسة النقدية. فلا يمكن تحسين وضعية سعر الصرف أو تقليص العجز في الميزانية دون إصلاح منظومة الإنتاج، وتقليص النفقات غير المنتجة، وتوجيه الموارد نحو استثمارات ذات مردودية حقيقية⁸⁸

⁸⁷ حسين، عبد القادر. "الدور الاقتصادي للدولة في الجزائر: بين الواقع والإصلاح"، *المجلة الجزائرية للمالية العامة*، 2019.

⁸⁸ طيبي، محمد. "إشكالية إصلاح المالية العامة في الدول الريفية"، *مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا*، 2022.

الفصل الثاني تطور النفقات العامة وسعر الصرف في الجزائر خلال فترة 2000-2023

خاتمة الفصل الثاني:

في ختام هذا الفصل، يتضح أن تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2023 قد تأثر بشكل مباشر بالعوامل الاقتصادية والسياسية الداخلية، إضافة إلى تقلبات أسعار النفط التي تلعب دوراً محورياً في تمويل ميزانية الدولة. شهدت النفقات العامة ارتفاعاً ملحوظاً في فترات معينة نتيجة تبني سياسات تحفيزية تهدف إلى تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بينما تراجعت أو استقرت في فترات أخرى بسبب قيود مالية وضغوط اقتصادية خارجية.

أما فيما يتعلق بسعر الصرف، فقد تميزت هذه المرحلة بتذبذب متكرر للعملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية، مما أثر على الاستقرار الاقتصادي وأداء القطاعات المختلفة. سياسات سعر الصرف المتبعة عكست محاولات الحكومة لموازنة بين دعم الصادرات وتقليل تأثير التضخم المستورد، إلا أن التقلبات المتعددة دفعت إلى إعادة النظر في الآليات والسياسات المعتمدة بهدف تعزيز الاستقرار النقدي.

بشكل عام، يبرز الترابط الوثيق بين تطور النفقات العامة وسعر الصرف كعاملين رئيسيين يؤثران على الاقتصاد الجزائري، مما يستوجب تبني استراتيجيات مالية ونقدية متكاملة تساهم في تحسين فعالية الإنفاق العام واستقرار سعر الصرف، وبالتالي دعم مسار التنمية الاقتصادية المستدامة في البلاد. هذا الأمر يؤكد أهمية استمرارية الإصلاحات الهيكلية وتعزيز الإدارة المالية لتحقيق استقرار اقتصادي بعيد المدى.

الخاتمة

أ- رؤية الباحث

خلال إعداد هذه الدراسة حول تطور النفقات العامة وسعر الصرف في الجزائر في الفترة من 2000 إلى 2023، تبين لنا أن العلاقة بين هذين المتغيرين تعد من أهم المحركات التي تحدد مسار الاقتصاد الوطني، خصوصًا في ظل اعتماد الجزائر الكبير على الإيرادات النفطية لتمويل الإنفاق العام. فقد أثبتت الدراسة أن النفقات العمومية ليست مجرد أرقام محاسبية بل أداة ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية وسياسية تؤثر بشكل مباشر على سعر صرف الدينار ومستويات الاستقرار الاقتصادي. ومن هنا، تتجلى أهمية التنسيق بين السياسة المالية والسياسة النقدية لضمان تحقيق تنمية مستدامة وتجنب تقلبات غير مرغوبة في سعر العملة.

ب- نتائج اختبار الفرضيات

1. الفرضية الأولى: تفترض أن الزيادة المستمرة في النفقات العمومية تؤدي إلى ضغوط على سعر

الصرف بسبب ارتفاع الطلب على العملات الأجنبية.

○ أثبتت الدراسة صحتها، حيث رُصدت فترات ارتفاع الإنفاق التي صاحبها تدهورات في

قيمة الدينار، بسبب الطلب المتزايد على الواردات وانخفاض الاحتياطيات الأجنبية.

2. الفرضية الثانية: تفترض أن العلاقة بين النفقات العمومية وسعر الصرف تختلف بين فترات

الوفرة المالية وفترات العجز.

○ تم تأكيدها، إذ تظهر الدراسة أن فترات الوفرة (خاصة أثناء ارتفاع أسعار النفط) مكنت

من استقرار نسبي لسعر الصرف رغم الإنفاق المرتفع، بينما أدت فترات العجز إلى

ضغوط حادة على قيمة العملة.

الخاتمة:

3. الفرضية الثالثة: تفترض أن اختلال ميزان المدفوعات الناجم عن النفقات المرتفعة يؤثر سلباً

على استقرار الدينار.

○ ثبتت صحتها من خلال تحليل الأداء المالي والنقدي للجزائر خلال العشرين سنة

الماضية، حيث ارتبطت تقلبات سعر الصرف بتدهور ميزان المدفوعات وزيادة العجز

الخارجي.

ت - النتائج العامة

• تبين أن النفقات العمومية وسعر الصرف في الجزائر مرتبطان ارتباطاً وثيقاً، ويشكلان معاً أحد

الأعمدة الأساسية للاستقرار الاقتصادي أو عدمه.

• إن طبيعة الاقتصاد الجزائري الريعي تجعل الاقتصاد هشاً أمام تقلبات أسعار النفط، مما ينعكس

بشكل مباشر على قدرة الدولة على التحكم في النفقات وسعر الصرف.

• يلزم اعتماد سياسات مالية نقدية متكاملة توازن بين تحقيق النمو الاقتصادي وضمان استقرار

العملة الوطنية.

• تشير الدراسة إلى الحاجة إلى إصلاحات هيكلية لتعزيز فعالية الإنفاق العام وتقليل الاعتماد على

الموارد النفطية.

• تؤكد الدراسة أن تحليل التطورات التاريخية للنفقات العامة وسعر الصرف يعزز من فهم التحديات

التي تواجه الاقتصاد الجزائري في تحقيق استدامة مالية ونقدية.

ث - التوصيات

1. العمل على تحسين إدارة النفقات العمومية من خلال ضبط الإنفاق وترشيده وفق أولويات تنموية

حقيقية.

الخاتمة:

2. تنويع مصادر التمويل الحكومية للحد من تأثير تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية.
3. تعزيز مرونة سعر الصرف عبر تبني نظام سعر صرف أكثر ديناميكية ومتوافق مع متطلبات السوق.
4. تطوير آليات رصد مستمرة للإنفاق العام وتأثيره على متغيرات الاقتصاد الكلي، خاصة سعر الصرف.
5. دعم البحث العلمي وتحفيز الدراسات التطبيقية لتطوير نماذج تنبؤية تساعد صانعي القرار في التحكم بالسياسات المالية والنقدية.
6. تشجيع إصلاحات هيكلية تهدف إلى تحسين الميزان التجاري وتنمية القطاعات غير النفطية.

ج- آفاق الدراسة

تفتح هذه الدراسة المجال لإجراء بحوث مستقبلية متعددة، منها:

- دراسة تأثيرات السياسات المالية على مؤشرات اقتصادية أخرى مثل التضخم والنمو الاقتصادي.
- تحليل مقارنة بين التجربة الجزائرية وتجارب دول أخرى ذات اقتصادات ريعية مماثلة.
- تطوير نماذج اقتصادية حديثة تجمع بين التحليل الكمي والنوعي لدراسة العلاقة بين النفقات العامة وسعر الصرف.
- توسيع البحث ليشمل تأثيرات العوامل الخارجية مثل الأزمات الاقتصادية العالمية وتقلبات السوق النفطية على السياسة المالية والنقدية في الجزائر.
- دراسة الدور المتنامي للتكنولوجيا المالية وأسواق العملات الرقمية في التأثير على استقرار سعر الصرف.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

أولاً: المراجع العربية

1. الطاهري، محمد. *المالية العامة والسياسة الاقتصادية*. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2016.
2. الطويل، عبد الله. *الاقتصاد الحكومي والنفقات العامة*. القاهرة: دار الفكر الاقتصادي، 2018.
3. الشامي، عادل. *التطور التاريخي للنفقات العامة في العالم*. بيروت: مركز دراسات الشرق الأوسط، 2016.
4. الغانم، محمد. *النفقات العامة والسياسات الاقتصادية: دراسة تحليلية*. دبي: جامعة الإمارات، 2019.
5. سعيد،. *التحديات الاقتصادية وتطور النفقات العامة*. الرياض: دار البحوث العربية، 2017.
6. الصادق، أحمد. *الدور السياسي في تخصيص النفقات العامة*. تونس: دار النشر الجامعي، 2021.
7. القيسي، حسن. *أزمات الاقتصاد العالمي وأثرها على النفقات العامة*. عمان: دار البحوث الاقتصادية، 2015.
8. مصطفى،. *السياسات المالية وأدواتها في الاقتصاد الحديث*. عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع، 2020.
9. عبد الرحمن، ناصر. *الاقتصاد النقدي والمصرفي*. عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2018.
10. الصمادي، محمد. *الاقتصاد الكلي: النظرية والتطبيق*. عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2020.

قائمة المراجع:

11. حمدي، عبد الغني. *السياسات الاقتصادية ودورها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي*. القاهرة: دار المعرفة الجامعية، 2017.
12. هشام، *الاقتصاد التركي والسياسات المالية*. الرياض: دار جداول للنشر، 2019.
13. خالد، سامي. *التمويل الدولي والأسواق النقدية العالمية*. بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، 2015.
14. الزيد، سامي. *السياسة النقدية وإدارة أسعار الصرف*. عمان: دار المناهج للنشر والتوزيع، 2019.
15. منصور، طارق. *النقود والبنوك: دراسة نظرية وتطبيقية*. القاهرة: دار المشرق العربي، 2020.
16. الصبان، عبد الله. *الاقتصاد الكلي: النظرية والتطبيق*. جدة: دار البيان العربي، 2015.
17. عبد الله، محمد. *المالية العامة والسياسة المالية*. عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع، 2017.
18. المالكي، حسن. *السياسات المالية وأثرها على الاقتصاد الكلي*. بيروت: دار اليازوري العلمية للنشر، 2018.
19. المالكي، حسن. *السياسات المالية والنقدية: توازنات الاقتصاد الكلي*. عمان: دار صفاء، 2020.
20. المغربي، حسن. *السياسات المالية والنقدية وأثرها على الاقتصاد الكلي*. بيروت: دار اليازوري للنشر، 2021.
21. سليم، عبد الرؤوف. *التجارب الاقتصادية الناجحة في آسيا*. بيروت: دار الرشاد، 2017.
22. محمد، سامي. *الاقتصاد الفنزويلي: أزمات وحلول*. القاهرة: دار العلوم الاقتصادية، 2018.

قائمة المراجع:

23. حنون، فاطمة الزهراء. "الطلب على العملات الأجنبية في ظل الاختلالات الخارجية".
الملتقى الدولي للاقتصاد الكلي، جامعة باتنة، 2021.
24. حسين، عبد القادر. "الدور الاقتصادي للدولة في الجزائر: بين الواقع والإصلاح". *المجلة الجزائرية للمالية العامة*، 2019.
25. طيبي، محمد. "إشكالية إصلاح المالية العامة في الدول الربعية". *مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا*، 2022.
26. عبد الحفيظ، . "الاقتصاد الموازي وسوق العملة في الجزائر". *مجلة الاقتصاد المغربي*،
2020.
27. بوعلام، نسرین. "أثر الإنفاق الحكومي على سعر الصرف في الجزائر". *دراسات اقتصادية*،
2019.
28. بن عبو، سامية. "أثر الإنفاق العام على مؤشرات الاقتصاد الكلي في الجزائر". *مجلة البحوث الاقتصادية والمالية*، العدد 12، 2018.
29. جدي، عبد المالك. "إصلاحات السياسة المالية في الجزائر". *المجلة الجزائرية للاقتصاد التطبيقي*، العدد 15، 2021.

ثانيًا: المراجع الأجنبية

1. Zhang, Wei. *Public Investment and Economic Growth in China*. Beijing: China Economic Publishing House, 2010.
2. Samuelson, Paul A., and William D. Nordhaus. *Economics*. 19th ed. New York: McGraw-Hill, 2010.
3. Keynes, John Maynard. *The General Theory of Employment, Interest and Money*. London: Macmillan, 1936.
4. Krugman, Paul. *The Return of Depression Economics and the Crisis of 2008*. New York: W.W. Norton & Company, 2009.
5. Blanchard, Olivier. *Macroeconomics*. 7th ed. Boston: Pearson, 2017.
6. Musgrave, Richard A. *The Theory of Public Finance: A Study in Public Economy*. New York: McGraw-Hill, 1959.
7. Stiglitz, Joseph E. *Economics of the Public Sector*. 3rd ed. New York: W.W. Norton & Company, 2000.
8. Esping-Andersen, Gøsta. *The Three Worlds of Welfare Capitalism*. Princeton: Princeton University Press, 1990.
9. Dornbusch, Rudiger, Stanley Fischer, and Richard Startz. *Macroeconomics*. 11th ed. New York: McGraw-Hill, 2010.

ثالثًا: الوثائق والتقارير الرسمية

1. Ministère des Finances. *Loi de Finances 2017*. Alger: République Algérienne Démocratique et Populaire. www.mf.gov.dz
2. Ministère des Finances. *Bilan du Programme de Soutien à la Croissance Économique 2005–2009*. Alger: Gouvernement Algérien, 2009.

3. ONS (Office National des Statistiques). *Indicateurs macroéconomiques 2020–2023*. www.ons.dz
4. International Monetary Fund. *Algeria: 2022 Article IV Consultation Report*, IMF Country Report No. 22/75. <https://www.imf.org>
5. World Bank. "Official Exchange Rate (LCU per US\$, period average) – Algeria." <https://data.worldbank.org/indicator/PA.NUS.FCRF?locations=DZ>
6. Index Mundi. "Algeria - Official Exchange Rate." <https://www.indexmundi.com/facts/algeria/official-exchange-rate>
7. World Bank. *Algeria Economic Update*, 2021.



غرداية يوم:/...../2026

شهادة تصحيح مذكرة

يشهد الأستاذ (ة): د. أ. عمار محي بصفته عضو لجنة مناقشة (الصفة في اللجنة) مُتَرَفَعًا مَقَرَّرًا

بأن الطالب: (ة):

الإسم واللقب (طالب 01): حيدر ولد عبد الكمال الرقم التسجيل: 39544909

الإسم واللقب (طالب 02): بن يادة ياسر رقم التسجيل: 31319818

المستوى الدراسي: 3 ليسانس التخصص: تقني ومالي

تاريخ المناقشة:

عنوان المذكرة: آثار النفقات العامة على سعر الصرف في الجزائر
خلال فترة 2000 - 2023

يشهد بأن أن الطالب (الطلبة): المذكورين أعلاه قد إلتزم (ا) : بجميع الملاحظات وقام (ا) برفع التحفظات المقدمة له (ما) من طرف لجنة المناقشة وأن المذكرة قابلة للإيداع النهائي على هذا النحو.

إمضاء الأستاذ المكلف (ة): بمتابعة التصحيح

14-06-2026

